

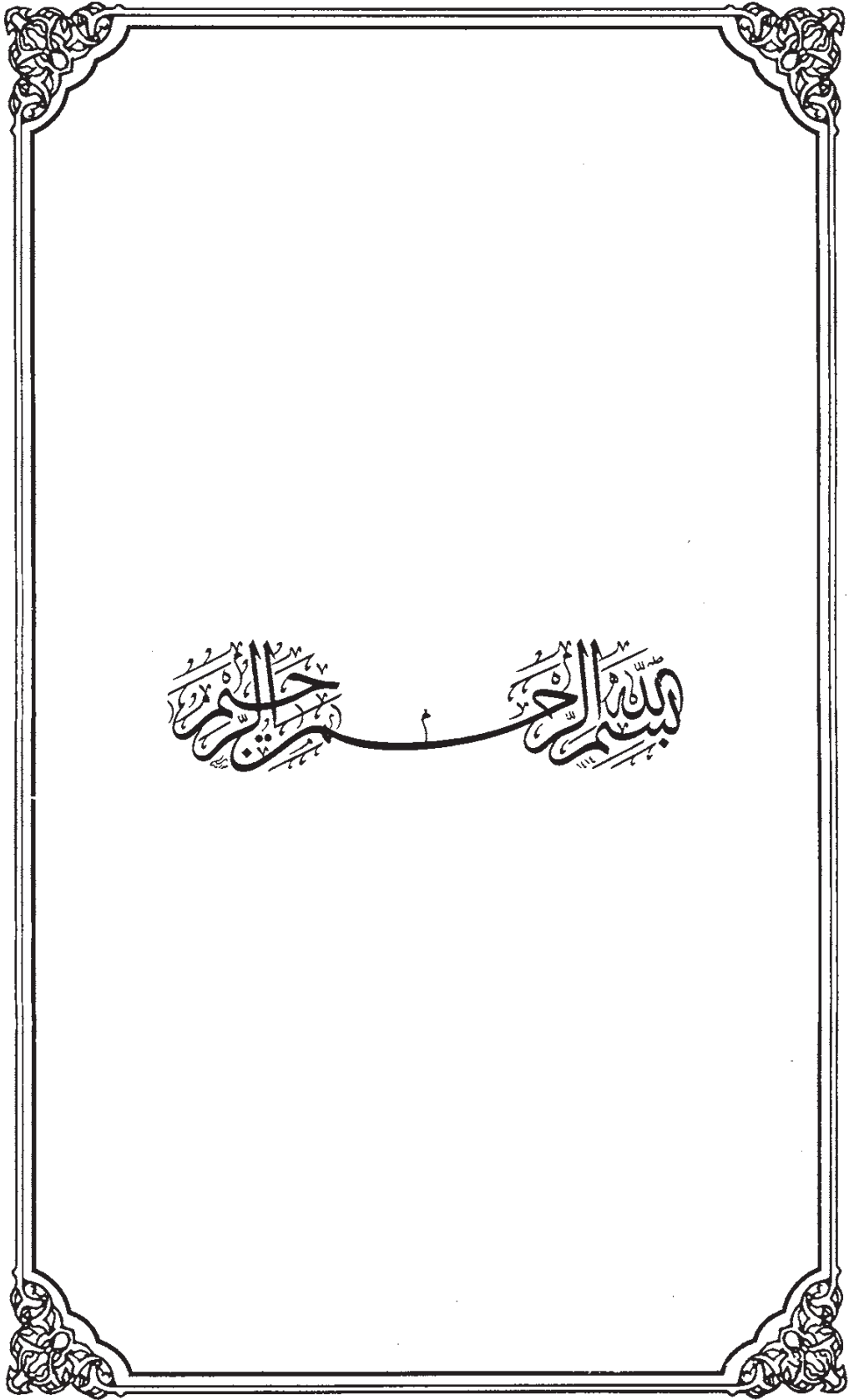
# الطائف والامارة

تأليف

الامام الخميني

مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني









## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح لعباده دلائل معرفته، وأنهم سبيل هدايته، وأبان لهم طريق توحيده وحكمته، وبعث إليهم أنبياء وأولياء جعلهم سفراءه يدعونهم إلى طاعته، ويحذرونهم من معصيته، وصلى الله على خاتم أنبيائه وسيّد أصفياؤه محمّد وعلى أهل بيته الطاهرين، ولعنة الله على أعداء الله أجمعين.

وبعد...

إنّ البحث في مسألة الجبر والتفويض كان ولا يزال من أصعب المباحث الكلامية والعقد الفلسفية، التي تهزّب أكثر الحكماء أو حاولوا الابتعاد - ما أمكنهم - عن الخوض في مسارها والغور في أعماقها، بل أشاروا إليها من بعيد بتفصيّات تخرجهم من تلاطمات هذه المسألة إلى سواحل ظنوا أنّها آمنة. فلم يسبروا غورها، ولم يصطادوا لئاليها المكنونة في أعماقها السحيقة، بل اكتفوا بطرح الآراء التي تتعب المتقصي لها وترهقه لكثرتها وتشعبها، لأنّها قد تكون بنفس عدد الحكماء الذين بحثوا في هذه المسألة.

والأصعب من ذلك كله، أن كلَّ حكيم وفيلسوف ومتكلم كان ينسب إلى رأيه السداد ولما أورده الدقّة والصواب، ويضعف رأي الذين سبقوه، رغم أن بحوثهم في مسألة الجبر والتفويض لم تتعدّ القشور لتدخل اللب، وأنما بقيت طافحة ممّا زاد في حيرة المتتبّع ولم ترشده إلى ساحل الأمان.

إلى أن جاء المفسّر للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، الإمام الذي طأطأت له الصعاب وخضعت له الغوامض فدخلها من أعرض أبوابها إلى أعماق أعماقها. وحين اتضحت له دواخلها وبانت له مسالكها وسلست له صواعبها، أمطرها بوابل أدلّته، وأحفها بقوة بيانه؛ لما يتمتّع به من ذوق عرفاني ومشاهدات يقينية.

فهو قدّرتُ بعدما وصل بحته في تدريس أصول الفقه إلى مسألة الطلب والإرادة، أبان الغامض منها في عقل رشيد ورأي سديد، بما يفسّره من كلام الله المجيد والأحاديث النبوية الشريفة، مع نقد خالٍ من التجريح، وردّ يربو عن التقريح لآراء الذين سبقوه من المتكلمين والفلاسفة والعرفاء الإسلاميين ببيان ساطع وبرهان قاطع، قلّ نظيره على مدى القرون السالفة، أردفه بما يوافق الذوق العرفاني حذراً من شيوع الأسرار الإلهية عند غير أهلها.

والآن أيّها القارئ الكريم نضع بين يديك مخلصاً لآراء الحكيم

العارف الإمام الخميني قده لتتأمل في براهينه، وتستمد من نور روحانيته الظلية لروحانية النبي الأكرم والأئمة الأطهار، حتى تظهر لك مسألة الأمر بين الأمرين جلية ناصعة على طريق أهل الله، عندها ينقطع عنك الشك لتدخل في أمان اليقين، فتتحلى بما يتحلى به السالك من الرضا والتسليم.

### مراحل تحقيق الكتاب

١ - لقد فقدت النسخة الأصلية من الكتاب، وليس بأيدينا من الكتاب إلا ما كتبه تلامذة الإمام الراحل واستنسخوه من النسخة الأصلية، ولقد قابلنا هذه النسخ ببعضها وأسقطنا بعض المتفرقات وأثبتنا الأكثر، والنسخ المعتمدة لدينا هي للآيات العظام وحجج الإسلام - أدام الله ظلهم -:

أ - الشيخ محمد الموحدي الفاضل اللنكراني.

ب - الشيخ محمد المحمدي الكيلاني.

ج - السيد أحمد الفهري (وهي نسخة مطبوعة في حياة

المؤلف رحمه الله).

د - الشيخ محمد علي الكرامي.

هـ - السيد محمد علي الموسوي.

وليعلم أنّ النسخة الثانية كانت كثيرة الاختلاف مع باقي النسخ الأخرى، ممّا اضطرنا إلى تركها في كثير من المواضع، وإن كان نصّه أقومّ كالمبيضة بالنسبة إلى المسوّدّة. والظاهر أنّ المستنسخ قد صحّح المتن حيث كتب: «قد استنسخت هذه الدرّة اليتيمة من النسخة كثيرة التصحيف والغلط مع إصلاح منّي على سعة المجال حين الاستنساخ»، لكن هذه النسخة ستطبع مع تعليقات علمية من مستنسخه دام ظلّه في القريب العاجل.

٢- جعلنا للمتن علامات الترقيم المتعارفة.

٣- استخرجنا ما أخذ الآيات والأحاديث والأقوال المصرّحة وغير المصرّحة.

٤- أضفنا إلى الكتاب بعض العناوين المفيدة والفهارس الفنية حتّى يسهل الرجوع إليها.

ومن الله العظيم نستمدّ العون والسداد.

مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قده

فرع قم المقدّسة

# الطلب والإرادة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على محمد  
وآله الطيبين الطاهرين ، ولعنة الله على  
أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين .

وبعد ، فلما انتهى بحثنا في أصول الفقه إلى مسألة الطلب  
والإرادة ، المنتهية إلى مسألة الجبر والتفويض أردنا أن نتركها  
لأهلها ومحلّها ؛ لعدم إمكان أداء حقّها - كما هو - في هذه المظان ؛  
لكثرة مقدّماتها ، ودقّة مطالبها ، وبُعدها عن أفهام الأكثر .

إلا أن إصرار بعض المولّعين بتنتقيح المباحث ألباني إلى  
التعرّض لبعض أطراف المسألة ممّا يناسب المقام ، والإشارة إلى ما  
هو التحقيق ممّا ساق إليه البرهان ، من غير ذكر البراهين غالباً ؛  
إيكالاً إلى العلم الأعلى المعدّ لتحقيق هذه المباحث .

ولما رأيت أن المسألة مع ذلك صارت طويلة الذيل أفرزتها  
من بين المباحث رسالة مفردة ، مشتملة على مقدّمة ومطالب .

## المقدّمة

اعلم: أنّ مبنى الاختلاف في الطلب والإرادة هو الاختلاف في الكلام النفسي، ومبنى ذلك هو اختلاف أصحاب الكلام في أوصاف الواجب تعالى شأنه. فذهبت الأشاعرة<sup>(١)</sup> إلى جانب الإفراط بإثبات صفات قديمة زائدة على ذاته تعالى، قائمة بها؛ قياماً حلولياً ثابتة لها في الأزل، والمعتزلة<sup>(٢)</sup> إلى جانب التفريط من نفي الصفات عنه تعالى؛ قائلين: إنّ ذاته نائبة مناب الصفات، من قبيل «خذ الغايات، واترك المبادي».

---

١ - شرح المقاصد ٤: ٦٩ - ٧٧، أنظر شرح المواقف ٨: ٤٤ - ٤٩.  
٢ - شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ١٨٢ - ٢١٣، الأصل الأوّل، فصل ٢٧، كشف المراد: ٢٩٦.



والقول<sup>(١)</sup> الفحل الوسط هو إثبات الصفات المتّحدة مع الذات؛ لأنّ صرف الوجود صرف كلّ كمال وجمال، لا تشدّ عنه حيثية كمالية، بل يرجع كلّ كمال وجمال إلى حقيقة الوجود بحسب الخارج، وإلا يلزم الأصلان أو الأصول، والتركيب في ذاته، والخلف في صرافة الوجود، والإمكان في الوجود الواجبي، إلى غير ذلك ممّا يطول ذكرها وذكر البراهين عليها.

### [في وصف المتكلم]

ولمّا انتهى بحثهم إلى الكلام طال التشاجر بين الفريقين - ولعلّ تسميتهم بالمتكلمين لذلك - فذهبت المعتزلة<sup>(٢)</sup> ومتكلموا الإمامية<sup>(٣)</sup> إلى أنّ توصيف الباري بالمتكلم لأجل إيجاده الكلام في شيء مثل شجرة موسى عليه السلام، أو نفس نبيّ، أو ملك. وقال بعض أهل التحقيق<sup>(٤)</sup>: إنّ إطلاقه عليه لقيام التكلم به،

- 
- ١ - الشفاء، الإلهيات: ٤٨٨ - ٤٩٦، الحكمة المتعالية ٦: ١٢٠ - ١٤٩.
  - ٢ - شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار: ٥٢٨ - ٥٦٣، المغني ٧: ٣ - ٦٢، كشف المراد: ٢٨٩.
  - ٣ - كشف المراد: ٢٨٩، نهج الحقّ وكشف الصدق: ٦٠.
  - ٤ - أنظر الحكمة المتعالية ٧: ٤، نهاية الدراية ١: ٢٦١ - ٢٦٨.

لا الكلام؛ قياماً صدورياً لا حلولياً، كما أن إطلاقه علينا أيضاً كذلك إلا أن الفرق: أن إيجادنا بالآلة، دونه تعالى.

وذهبت الأشاعرة<sup>(١)</sup> إلى أن كلامه تعالى ليس من جنس الأصوات والحروف، بل هو معنى قائم بذاته تعالى في الأزل، يسمّى الكلام النفسي، وهو مدلول الكلام اللفظي المركب من الحروف، ومنه الطلب القائم بنفسه، وهو غير الإرادة.

والقول الحقّ الموافق للبرهان: أن إطلاق المتكلم عليه تعالى ليس لذلك ولا لذا.

### [ فساد قول المعتزلة ]

أمّا فساد قول المعتزلة: فلأنّ إحداث الكلام المتجدّد والمتصرّم بلا وسط مستلزم لمفاسد كثيرة، منها التجدّد في صفاته وذاته، تعالى عنه. وقضية إحياء الوحي وإنزال الكتب إلى الأنبياء والمرسلين عليهم السلام من العلوم العالية الربّانية التي قلّما يتفق لبشر أن يكشف مغزاها كتكلمه تعالى مع موسى عليه السلام، ولقد أشار إلى بعض أسرارها قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ \* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

١ - شرح المقاصد ٤٤ : ١٤٦ - ١٤٧، شرح المواقف ٨ : ٩٣.

٢ - الشعراء (٢٦) : ١٩٣ - ١٩٤.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ \* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ \* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى \* عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى \* ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى \* ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى \* فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى \* فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى \* مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخره، فأشار إلى كيفية الوحي ونزول الكتاب بوجه موافق للبرهان، غير مناف لتزيهه تعالى عن شوب التغير، ووصمة الحدوث.

ولعمري إن الأسرار المودعة في هذا الكلام الإلهي المشير إلى كيفية الوحي، ودنوّ روحانيّة رسول الله ﷺ إلى مقام «التدلي»، والمقام المعبر عنه بـ«قاب قوسين»، وما يشار إليه بقوله ﴿أَوْ أَدْنَى﴾، ثم تحقّق الوحي ممّا لم يصل إليه فكر البشر إلا الأوحدي الراسخ في العلم بقوة البرهان المشفوع إلى الرياضات ونور الإيمان.

والمقصود: دفع توهم كونه تعالى متكلّماً بإيجاد الكلام المتصرّم في شجرة أو غيرها، أو بقيام التكلم به قياماً صدورياً،

١ - الواقعة (٥٦): ٧٧ - ٧٩.

٢ - النجم (٥٣): ٤ - ١١.

والفرق بيننا وبينه: أن إيجادنا بالآلة وإيجاده بغيرها؛ فإن ذلك أيضاً ملازم للتصرّم والتغيّر في الصفات والذات.

وما قرع سمعك من بعض أصحاب الحديث<sup>(١)</sup> اغتراراً بظواهر بعض الأحاديث من غير الغور إلى مغزاها - من كون إرادته تعالى حادثة مع الفعل، ومن صفات الفعل - ممّا يدفعه البرهان المتين، جلّ جنابه تعالى أن يكون في ذاته خلواً عن الإرادة التي هي من صفات الكمال للموجود بما أنّه موجود، وكونه كالطبائع في فعله الصادر من ذاته؛ للزوم التركيب في ذاته، وتصوّر ما هو الأكمل منه، تعالى قدسه.

### شكّ ودفع: [في وحدة إرادة الله وعلمه]

ربّما يقال<sup>(٢)</sup>: إنّ إرادته تعالى لا يمكن أن تكون عين علمه تعالى؛ فإنّه يعلم كلّ شيء، ولا يريد شرّاً ولا ظلماً ولا شيئاً من القبائح، فعلمه متعلّق بكلّ شيء دون إرادته، فعلمه غير إرادته،

---

١ - أنظر الكافي ١: ١١١ - ١١٢، التوحيد: ١٤٨، بحار الأنوار ٤:

١٣٤-١٤٧.

٢ - الكافي ١: ١١١ - ١١٢.

وعلمه عين ذاته، فيجب أن تكون إرادته غير ذاته، فهو مریدٌ، لا بإرادة ذاتية (أزليّة - خ ل)، وعالم بعلم ذاتي.

فيدفع بما في مسفورات أئمة الفلسفة<sup>(١)</sup> بأنّ إفاضة الخيرات غير منافية لذات الجواد المطلق، بل اختيارها لازم ذاته، وكون إفاضة الخيرات مرضياً بها بحسب ذاته هو معنى إرادته، ووزان الإرادة المتعلقة بالخيرات بالإضافة إلى العلم وزان السمع والبصر؛ فإنّهما عين ذاته تعالى مع أنّهما متعلّقان بالمسموعات والمبصرات.

فداته تعالى علم بكلّ معلوم، وسمع بكلّ مسموع، وبصر بكلّ مبصر. وكذلك الإرادة الحقّة مع كونها متعلّقة بالخيرات عين ذاته. ولنا مسلك آخر في دفعه نشير إليه إجمالاً، والتفصيل - كالبرهان عليه - موكول إلى محلّه، وهو: أنّ العلم الذي هو عين ذاته تعالى - وهو كشف تفصيلي في عين البساطة والوحدة - حقيقته حقيقة الوجود الصرف الجامع لكلّ وجود بنحو الوحدة، والكشف التام المتعلّق بتبع كشفه عن الأشياء إنّما هو كشف عن الوجود بما هو وجود بالذات.

---

١ - القيسات: ٣٢٥، الحكمة المتعالية ٦: ٣٤٣ - ٣٤٤.



وجهات الشرور والنقائص - الراجعة إلى الأعدام - لا يمكن أن يتعلّق بذاتها العلم بالذات؛ لنقص فيها، لا في العلم. وإنما يتعلّق العلم بها بوجه على جهة التبعية وبالعرض، كما أنّ الإرادة أيضاً متعلّقة بها كذلك، فوزان الإرادة بعينها وزان العلم في التعلّق الذاتي والعرضي.

فما قيل<sup>(١)</sup>: من أنّ العلم يتعلّق بكلّ شيء دون الإرادة غير تامّ، بل كلّما يتعلّق به العلم بالذات تتعلّق به الإرادة كذلك، وكلّما يتعلّق به بالعرض تتعلّق هي أيضاً به بالعرض.

فتحصل ممّا ذكر: أنّ الإرادة فيه تعالى من صفات الذات. نعم هذه الإرادة المتصرّمة المتجدّدة التي لنا منفيّة عنه تعالى، كما أنّ سائر الأوصاف بحدودها الإمكانية منفيّة عنه. وللأخبار الواردة<sup>(٢)</sup> في المقام، الموهمة خلاف ما ذكرنا توجيه لطيف، لا يسع المقام ذلك.

وبالجملة، فلا يمكن إثبات التكلّم له تعالى بما ذكره المعتزلة، وتبعه بعض الإمامية.

١ - تقدّم تخريجه في الصفحة ١٦، الهامش ٢.

٢ - الكافي ١: ١٠٩ - ١١٠ / ١ - ٣ و ٧، التوحيد: ١٤٦ - ١٤٨ / ١٥ -

١٩، و ٣٣٦ - ٣٣٧ / ١ - ٤.

## [ فساد قول الأشاعرة ]

كما أنّ ما ذهب إليه الأشاعرة، من قيام صفات على ذاته -ومنها الكلام- باطل؛ فإنّ القيام الحلولي مستلزمٌ للقوّة والنقص والتركيب، تعالى عنه. كما أنّ خلوّ الذات عن صفات الكمال مستلزمٌ لذلك، ولكونه تعالى ذا ماهية، ولانقلاب الوجوب الذاتي إلى الإمكان، إلى غير ذلك من المفاسد.

نعم، إنّ تعالى متكلّم بوجه آخر - حتّى في مرتبة ذاته - يعرفه الراسخون في الحكمة - ولو أُطلق على ذلك الكلام النفسي لامشاحة فيه - لكنّ الأشعري لا يستشعره، وأفهام أصحاب الكلام من المعتزلة والأشاعرة بعيدة عن طور هذا الكلام، والإعراض عنه أولى.





المطلب الأوّل

في المهمّ ممّا استدلّ به  
الأشعري على مطلوبه

وهو أمور:

## [الأمر الأوّل]

### [ثبوت الطلب نفسي في الأوامر الامتحانية]

منها<sup>(١)</sup>: أن الطلب اللفظي قد يتحقّق من غير أن تكون الإرادة مبدأً له، كالأوامر الامتحانية والإعذارية، ولا بدّ له من مبدأ، وليس من الصفات النفسانية شيء يصلح للمبدئية له إلا الطلب النفساني القائم بالنفس، فإذا ثبت إمكانه في موردٍ فليكن كذلك في سائر الموارد، بل في مطلق الكلام؛ طلباً كان أو لا.

والجواب عنه: أمّا في الأوامر الامتحانية والإعذارية فينا، فالمبدأ هو الإرادة. بيانه: أن كلّ فعل اختياري صدر منّا مسبوق بالتصوّر والتصديق بالفائدة بنحو. فإن كان موافقاً لتمايلات النفس ومشتهياتها، تشتاق إليه وبحسب اختلاف مراتب الملائمة يشتدّ الاشتياق إليه، ثمّ بعد الاشتياق قد تختاره وتصطفيه فتعزم على

---

١ - شرح المقاصد ٤: ١٤٩، شرح المواقف ٨: ٩٤.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٢٣

إتيانه وتهمّ إليه فتحرّك الأعضاء التي تحت سلطانها نحوه فتأتي به. وإن لم يكن ملائماً لمشتهاها لكنّ العقل يرى أصلحية تحقّقه وإتيانه يحكم - على رغم مشتتهات النفس - بإتيانه، فتختار النفس وجوده وتعزم عليه وتهمّ وتحرك الأعضاء كشرّب الدواء النافع وقطع اليد الفاسدة، فإنّ العقل يحمل النفس على الشرب والقطع مع كمال كراحتها.

فما في كلام القوم<sup>(١)</sup> - من أنّ الإرادة هو الاشتياق الأكيد أو أنّ الاشتياق من مقدّماتها - ليس على ما ينبغي، بل ليس التصديق بالفائدة أيضاً من المقدّمات الحتمية، ولا يسع المقام تفصيل ذلك. ثمّ إنّ الأوامر الصادرة من الإنسان من جملة أفعاله الاختيارية الصادرة منه بمباديها. والفرق بين الأوامر والنواهي الامتناعية والإعذارية وبين غيرها ليس في المبادي ولا في معاني الأوامر والنواهي؛ فإنّها بما هي أفعال اختيارية محتاجة إلى المبادي من التصرّوإلى تصميم العزم وتحريك عضلة اللسان،

---

١ - شرح المنظومة، قسم الحكمة: ١٨٤، أنظر كفاية الأصول: ٨٦، وأجود التقريرات ١: ٨٨، ونهاية الدراية ١: ٢٧٩، وبدائع الأفكار (تقريبات المحقّق العراقي) الأملي ١: ٢٧.

والهيئة مستعملة في كليهما استعمالاً إيجابياً؛ أي تكون مستعملة في البعث إلى المتعلق أو الزجر عنه، وإنما الفارق بينهما بالدواعي والغايات، فالداعي للأوامر الغير الامتحانية وما يكون باعثاً للآمر وغاية له هي الخاصية المدركة من المتعلقات، فالداعي إلى الأمر بإتيان الماء للشرب هو الوصول إلى الخاصية المدركة، وأمّا الداعي إلى الأوامر الامتحانية والإعذارية فهو امتحان العبد واختباره أو إعدار نفسه. فما ذهب إليه الأشعري من أنّ المبدأ لها ليست الإرادة<sup>(١)</sup>، إن كان مراده إرادة الفعل الصادر من المأمور فهو صحيح لكن في الأوامر الغير الامتحانية أيضاً لاتتعلق الإرادة بالفعل الصادر من المأمور، لأنّ فعل الغير ليس متعلقاً لإرادته، وإن كان مراده إرادة بعث الغير إلى الفعل فهي حاصلة في الأوامر الامتحانية والإعذارية أيضاً، إلا أنّ الدواعي مختلفة فيها وفي غيرها كما أنّ الدواعي في مطلق الأوامر مختلفة.

وبالجملة: ما هو فعل اختياري للآمر هو الأمر الصادر منه وهو مسبوق بالمبادي الاختيارية سواء فيه الأوامر الامتحانية وغيرها. هذا كلّه في الأوامر الصادرة من الموالي العرفية. وأمّا

---

١ - تقدّم تخريجه في الصفحة ٢٢، الهامش ١.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٢٥

الأوامر والنواهي الإلهية ممّا أوحى الله إلى أنبيائه، فهي ليست كالأوامر الصادرة ممّا في كيفية الصدور ولا في المعلّية بالأغراض والدواعي؛ لأنّ الغايات والأغراض والدواعي كلّها مؤثّرات في الفاعل ويصير هو تحت تأثيرها وهو غير معقول في المبادي العالية الروحانية فضلاً عن مبدأ المبادي جلّت عظمتها؛ لاستلزامه للقوّة التي حاملها الهيولي، وتركّب الذات من الهيولي والصورة والقوّة والفعل والنقص والكمال وهو عين الإمكان والافتقار تعالى عنه، فما هو المعروف بينهم «أنّه تعالى يفعل للنفع العائد إلى العباد»<sup>(١)</sup>، مشترك في الفساد والامتناع مع فعله للنفع العائد إليه.

ولا يلزم ممّا ذكرنا، أن يكون فعله لا لغرض وغاية فيكون عبثاً؛ لأنّ الغاية في فعله وهو النظام الأتمّ التابع للنظام الربّاني هو ذاته تعالى، والفاعل والغاية فيه تعالى واحد لا يمكن اختلافهما، لا بمعنى كونه تعالى تحت تأثير ذاته في فعله، فإنّه أيضاً مستحيل لوجوه، بل بمعنى أنّ حبّ ذاته مستلزم لحبّ آثاره استجراراً وتبعاً لا استقلالاً واستبداداً، فعلمه بذاته علم بما عداه في مرتبة ذاته،

---

١ - أنظر كشف المراد: ٣٠٦، ونهج الحقّ وكشف الصدق: ٨٩، وشرح

وعلة لعلمه بما عداه في مرآة التفصيل، وحبّه بذاته كذلك، وإرادته المتعلقة بالأشياء على وجه منزه عن وصمة التغير والتصرّم لأجل محبوبية ذاته وكونها مرضية، لامحبوية الأشياء وكونها مرضية استقلالاً، وإلى ذلك أشار الحديث القدسي المعروف: «كُنْتُ كَنْزاً مَخْفِيّاً فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِكَيْ أُعْرَفَ»<sup>(١)</sup> فَحُبُّ ظُهُورِ الذَّاتِ وَمَعْرِفَتِهَا حُبُّ الذَّاتِ لَا الْأَشْيَاءَ.

وليعلم أنّ إحياء الوحي وإنزال الكتب وإرسال الرسل جزء من النظام الأتمّ الكياني التابع للنظام الأجل الربّاني، وكيفية تعلق الإرادة بها كيفية تعلقها بالنظام الكياني بنحو التبعية والاستمرار للنظام الربّاني؛ أي حضرة الأسماء والصفات وهي الكنز المخفيّ المحبوب بالذات، والمحّبّ والمحبوب والحبّ عين الذات.

فتحصّل ممّا ذكرنا وهنّ تمسّك الأشعري لإثبات مطلوبه بالأوامر الامتحانية؛ فإنّه مع ما عرفت بطلانه لو فرض كلام نفسي وطلب نفسي لنا فيها، لا يمكن تصوّره في ذات القيوم الواجب جلّ وعلاً، وهل هذا إلاّ قياس الحقّ بالخلق، والتراب وربّ الأرباب،

---

١ - الفتوحات المكيّة ٢: ١١٢، جامع الأسرار: ١٠٢، بحار الأنوار ٨٤: ١٩٩.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٢٧

ولعلّ النملة ترى أنّ لله تعالى زبائنتين<sup>(١)</sup>.

كما اتّضح وهنّ كلام المحقّق الخراساني رحمته الله<sup>(٢)</sup>؛ من أنّه ليس في الأوامر الامتحانية إرادة حقيقية ولا طلب حقيقي بل فيها إرادة إنشائية وطلب إنشائي؛ فإنّه - مضافاً إلى ما عرفت - يرد عليه أنّه لا معنى محصّل للإرادة الإنشائية، بل لا معنى للوجود الإنشائي والاعتباري للحقايق المتحقّقة كالسما والارض والإنسان. نعم، يعتبر العقلاء أموراً لاحقيقة لها لمسيس الحاجة إليها كالزوجية والملكية وسائر الاعتباريات، فليس للإرادة والطلب فرد حقيقي وفرد انشائي.

---

١ - الأربعة حديثاً، الشيخ البهائي: ٨١، الرواشح السماوية: ١٣٣،

علم اليقين ١: ٧٤.

٢ - أنظر كفاية الأصول: ٦٥ - ٦٦.



## [الأمر الثاني]

### [حول تكليف الكفار]

ومن متمسكات الأشاعرة<sup>(١)</sup> لإثبات اختلاف الطلب والإرادة أنه يلزم بناءً على اتحادهما في تكليف الكفار بالإيمان بل مطلق أهل العصيان إما أن لا يكون تكليف جدّي وهو فاسد بالضرورة، أو تخلف مراد الله تعالى عن إرادته وهو أفسد، وحيث لا بدّ في هذه التكاليف من مبدأ ولا يمكن أن يكون الإرادة، وليس شيء آخر مناسباً للمبدئية غير الطلب، فهو مبدأ. وبعبارة أخرى لو كانت الإرادة الواجبة مبدأ للطلب اللفظي لزم حصول المطلوب بالضرورة لامتناع تخلف مراده تعالى عن إرادته. ولما رأينا التخلف علمنا أنّ المبدأ غيرها، ولم يكن غير الطلب صالحاً لها فهو المبدأ فيكون في سائر الموارد أيضاً كذلك.

وأجاب المحقق الخراساني رحمته الله<sup>(٢)</sup> عنه بكلام مجمل ثمّ أردفه

١ - المطالب العالية ٨: ١١ - ١٩.

٢ - أنظر كفاية الأصول: ٦٧ - ٦٩.



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٢٩

بـ«إن قلت قلت»، حتّى انتهى الأمر إلى عويصة الجبر والتفويض، وأجاب عنها بما يزيد الإشكال، فلامحيص عن طرح المسألة على ما هي عليها وبيان الحقّ فيها إجمالاً فيتمّ الكلام في ضمن فصول:

### فصل : في عنوان المسألة

إنّ المسألة بما هي معنونة في مسفورات أهل الكلام فرع من فروع أصل المسألة العقليّة ونطاق البحث العقلي أوسع منه بل من بين السماء والأرض كما سيّضح، ولعلّه إليه الإشارة فيما ورد أنّ بين الجبر والتفويض منزلة أوسع ممّا بين السماء والأرض<sup>(١)</sup>، تأمل . فنقول: هل المعلولات الصادرة من عللها، والآثار والخواصّ المترتبة على الأشياء، والمسبّبات المربوطة بالأسباب، والأفعال الصادرة عن الفواعل، سواء في عالم الملك أو الملكوت، والمجرّدات أو المادّيات، وسواء صدرت عن الفواعل الطبيعيّة كإشراق الشمس وإحراق النار، أو الحيوانية والإنسانية، أو الآثار والخواصّ المترتبة على الأشياء كحلاوة العسل ومرارة الحنظل، وسواء كان الفاعل مختاراً أو لا.

---

١ - الكافي ١: ١٥٩ / ٩ و ١١.

وبالجملة: كل ما يترتب على شيء بأي نحو كان هل هو مترتب عليه وصادر منه على سبيل الاستقلال والاستبداد بحيث لا يكون للحق - جل شأنه - تأثير فيها، وإنما شأنه تعالى خلق المبادي فقط، ونسبته إلى العالم كالبناء والبناء بحيث يكون بعد الإيجاد منعزلاً عن التأثير والتدبير، ويكون الشمس في إشراقها والنار في إحراقها والإنسان في أفعاله والملائكة في شؤونها مستقلات ومستبدات ويكون وجود الباري وعدمه - العياذ بالله - في فاعلية العبد ومنشئية الموجودات للآثار على السواء، وأنه تعالى أوجد العقل مثلاً وفوض الأمر إليه أو أوجد المكلف وفوض أفعاله إليه؛ أو أنه تعالى كما هو فاعل المبادي فاعل للآثار بلا وسط ولا فاعلية ولا تأثير لشيء من الأشياء، ولا علية لموجود بالنسبة إلى غيره، ولا خاصية لموجود، بل الأشياء كلها منعزلة عن العلية والتأثير والخواص والآثار، ولكن جرت عادة الله بإيجاد أشياء عقيب أشياء كالإشراق عقيب وجود الشمس، والإحراق عقيب النار، والإرادة والقدرة في الإنسان، والفعل عقيب الإرادة، والعلم بالنتائج عقيب الأقيسة، والأشياء كلها على السواء في عدم التأثير لكن الجاهل بالواقع يرى ترتب الآثار على المؤثرات غفلة عن حقيقة الأمر، حتى أن قوله: كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم لا ينتج كل إنسان

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٣١

جسم، وكانت نسبتها إلى النتيجة كنسبة ضَرَبَ فعل ماضٍ  
ويَضْرِبُ فعل مضارع بالنسبة إليها لكن جرت عادة الله على إيجادها  
عقب الأولين لا الأخيرتين؟

فالتفويضي يرى انزاله تعالى عن التأثير مطلقاً إلا في  
المبادي<sup>(١)</sup>، والجبري يرى انزال الخلق عنه<sup>(٢)</sup> واستناد الكل إليه  
تعالى بلا وسط وبنحو المباشرة.

## فصل : في إبطال المذهبين

أما التفويض فلأن استقلال موجود في الإيجاد إنما يعقل إذا  
سدّت العلة جميع الأعدام الممكنة على المعلول وإلا لم يكن  
مستقلاً فيه، فإذا توقّف وجود المعلول على ألف شرط وكان في قدرة  
الفاعل إيجاد ما عدا واحد منها، فسدّ عدم المعلول من ناحية ما عدا  
الواحد منها، لم يكن علة تامة مستقلة ولافاعلاً بالاستبداد  
والاستقلال في الإيجاد. وهذه المقدّمة ضرورية لاتحتاج إلى  
الإثبات. ومن الأعدام الممكنة على المعلول عدمه بعدم فاعله

---

١ - نقد المحضّل: ٣٢٥، أنظر كشف المراد: ٣٠٨، وشرح المواقف ٨: ١٤٦.

٢ - شرح المقاصد ٤: ٢٢٣، أنظر شرح المواقف ٨: ١٤٥.

ومقتضيه، وليس في شأن ممكن من الممكنات مجرداً كان أو مادياً  
 سدّ هذا العدم وإلا انقلب الممكن بالذات إلى الواجب بالذات .  
 وأيضاً المعلول بالذات في الفاعل الإلهي؛ أي فاعل الوجود،  
 بتمام هويّته وحاقّ حقيقته وذاتيّته متعلّق ومفتقر إلى العلة  
 ويكون ذاته بذاته عين الافتقار والتعلّق وصرف الربط والاحتياج،  
 ولو كان شيئاً له الافتقار حتّى يكون افتقاره زائداً على ذاته وتعلّقه  
 بالعلّة عارضاً على أصل هويّته يلزم أن يكون واجباً في وجوده  
 وجوهريه وعرضه المعلوليّة وهو واضح الاستحالة. ومرادنا من  
 المعلول بالذات هو وجود الممكن الذي هو أثر جعل الجاعل، وإلاّ  
 فالماهيات ليست مجعولةً ولا موجودةً إلاّ بالعرض لكونها اعتبارات  
 وانتزاعات من حدود الوجود، والوجود المعلولي ذاته الافتقار  
 والتعلّق، ولو استغنى في حيثيّة من الحيثيات ينقلب من الإمكان  
 والافتقار الذاتي إلى الوجوب والاستغناء وهو مستحيل بالضرورة .  
 وأيضاً المستقلّ في الإيجاد لا بدّ وأن يكون مستقلاً في الوجود  
 لأنّ الإيجاد فرع الوجود، ولا يمكن أشرفيّته عنه، فالتفويض  
 بمعنى جعل ممكن مستقلاً في الفاعليّة مستحيل ومستلزم للانقلاب  
 المستحيل، سواء في ذلك المجرد والمادّي، والفاعل المختار  
 وغيره، فلا يعقل تفويض الإيجاد والفعل والأثر والخواصّ إلى



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٣٣

موجود ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْأَلُهمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ \* مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (١).

وأما إبطال الجبر فمع أنّ تحقيقه كتحيق إبطال التفويض على ما هو عليه موكول إلى بيان مقدّمات مبرهنة في العلم الأعلى لكن لا محيص عن الإشارة إلى بعض الوجوه منه .

منها: أنّ الوجود لما كان أصلاً في التحقّق وبسيطاً لاجنس له ولا فصل، ومن ذاته أن يكون ذا مراتب ومشكّكاً بالتشكيك الخاصّ، فلامحالة يتعلّق كلّ مرتبة ناقصة بالمرتبة المتلوّة تعلقاً ذاتياً غير متجافية عنها بحيث يكون تعلقها بمرتبة أخرى غيرها موجباً ومساوقاً للانقلاب الذاتي المستحيل، ومقدّمات هذا البرهان تطلب من مظانّه (٢).

ومنها: أنّه تعالى لما كان بسيطاً في غاية البساطة، وجميع صفاته وشؤونه الذاتية يرجع إلى الوجود الصرف البسيط

---

١ - الحجّ (٢٢): ٧٣ - ٧٤.

٢ - أنظر الحكمة المتعالية ١: ٣٨ - ٧٤ و ٤٢٧ - ٤٤٦، وشرح

المنظومة، قسم الحكمة: ١٠ - ١٥ و ٢٢ - ٢٧ و ٤٣ - ٤٤.

فلا يتصوّر في ذاته وصفاته التجدّد والتصرّم والتغيّر، وإلاّ لانقلب البسيط مركّباً، والفعليّة الصرفة قوّةً، والوجوب بالذات إمكاناً. ولازم بساطة الذات والصفات أنّ ما يصدر منه يكون صادراً من حاقّ ذاته وتماّم هويّته وصرف حقيقته، فلو صدر المتجدّدات والمتصرّمات عنه تعالى من غير وسط وبالمباشرة والمزاولة يلزم منه التصرّم والتغيّر في ذاته وصفاته التي هي ذاته. وقد تقدّم (١) فساد كون الإرادة من صفات الفعل لا الذات، فما صدر عنه تعالى لا يمكن أن يصدر من إرادته لا من ذاته، أو من ذاته دونها فإنّها عين ذاته، فإنّ صدور المتغيّر والمتصرّم منه تعالى مستلزم لحدوث القديم، أو قدم الحادث بالذات وثبات المتغيّر بالذات.

ومنها: أنّ صدور الكثير بلا وسط عن الواحد البسيط من جميع الجهات مستلزم للتركيب والتكثير فيه وهو خلف. وما قيل: إنّ ذلك مستحيل في غير الفاعل المختار وأمّا هو فله أن يفعل باختياره كلّ ما أراد (٢)، فليس بشيء فإنّ الاختيار والإرادة عين الذات البسيطة وما صدر عنهما صدر عنها، وتحقّق الكثرة والتجدّد في الإرادة عين

١ - تقدّم في الصفحة ١٦.

٢ - أنظر كشف المراد: ١١٦، وشرح المواقف ٤: ١٢٥.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٣٥

تحققهما في الذات، وقياس إرادته تعالى وفعله الإرادي وكذا صدور الفعل عنه تعالى على الإنسان مع الفارق، وغالب الاشتباهات منشأه هذا القياس الباطل، فأين الإنسان الناقص الكثير المتكثّر المتغيّر المتصرّم ذاتاً وصفاتاً وربّ الأرباب البسيط الذات والصفات؟! وما قد يتوهم أنّه يلزم من ذلك قصور في قدرته تعالى ومغلوليّة يده<sup>(١)</sup>، فاسد سيأتي ما يدفعه.

ومنها: أنّ حقيقة الوجود ذاتها عين منشأية الآثار، ولا يمكن سلب الأثر مطلقاً عن ذاته لمساوقته لسلب ذاته، فلا يمكن أن يكون موجود مسلوباً عنه الآثار، بل سلب الأثر عن وجود مستلزم لسلبه عن كافّة الوجودات حتّى وجود الواجب لبساطة حقيقة الوجود واشتراكه المعنوي، فتدبّر جيّداً.

## فصل : في بيان المذهب الحقّ

وهو الأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين، وفيه طرق :  
منها: أنّه بعد ما علم أنّ التفويض وهو استقلال الممكن في

---

١ - أنظر نقد المحصّل : ٣٠٠، كشف المراد: ١١٦، شرح المواقف ٨:

الإيجاد والفاعليّة، والجبر وهو سلب التأثير عن الموجود ومزاولته تعالى للأفعال والآثار مباشرة وبلاوسط، مستحيلان، اتّضح سبيل الأمر بين الأمرين وهو كون الموجودات الإمكانية مؤثرات لكن لا بالاستقلال، وفيها الفاعليّة والعلية والتأثير لكن من غير استقلال واستبداد. وليس في دار التحقّق فاعل مستقلّ سوى الله تعالى، وسائر الموجودات كما أنّها موجودات لا بالاستقلال بل روابط محضة ووجودها عين الفقر والتعلّق ومحض الربط والفاقة تكون في الصفات والآثار والأفعال كذلك. فمع أنّها ذات صفات وآثار وأفعال لم تكن مستقلّات في شيء منها كما تقدّم برهانه<sup>(١)</sup>. فمن عرف حقيقة كون الممكن ربطاً محضاً عرف أنّ فعله مع كونه فعله فعل الله سبحانه. فالعالم بما أنّه ربط صرف وتعلّق محض ظهور قدرة الله وإرادته وعلمه وفعله، وهذا عين المنزلة بين المنزلتين والأمر بين الأمرين. ولعلّه إليه أشار في قوله وهو الحقّ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(٢)</sup> حيث أثبت الرمي من حيث نفاه فقال: «رميت وما رميت»، فإنّ الرمي كونه منه لم يكن بقوّته

١ - تقدّم في الصفحة ٣٢.

٢ - الأنفال (٨): ١٧.



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٣٧

واستقلاله بل بقوة الله وحوله، وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> فأثبت المشيئة لله من حيث كونها لهم، لا بأن يكون المؤثر مشيئتين أو فعلين بالاشتراك بل بما أن مشيئة الممكن ظهور مشيئته تعالى وعين الربط والتعلّق بها.

تنبيه: [ في شرك التفويضي وكفر الجبري ]

التفويضي أخرج الممكن عن حدّه إلى حدود الواجب بالذات فهو مشرك، والجبري حطّ الواجب تعالى عن علوّ مقامه إلى حدود بقعة الإمكان فهو كافر، ولقد سمّى مولانا عليّ بن موسى الرضا عليه السلام القائل بالجبر كافراً، والقائل بالتفويض مشركاً على رواية صدوق الطائفة كما عن عيونهم<sup>(٢)</sup>، والأمريين الأمرين هو الطريقة الوسطى التي للأمة المحمّدية صلى الله عليه وآله وسلم وهي حفظ مقام الربوبية والحدود الإمكانية.

الجبري ظلم الواجب حقّه بل الممكنات حقّها، والتفويضي كذلك، والقائل بالأمرين الأمرين أعطى كلّ ذي حقّ حقّه. الجبري

١ - الإنسان (٧٦): ٣٠ والتكوير (٨١): ٢٩.

٢ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٢٤ / ١٧.

عينه اليمنى عمياء فسرى عماه منها إلى اليسرى، والتفويضي عينه اليسرى عمياء فسرى منها إلى اليمنى، والقائل بالمنزلة بين المنزلتين ذو العينين. الجبري مجوس هذه الأمة حيث نسب الخسائس (الخبائث - خ ل) والنقائص إلى الله تعالى، والتفويضي يهود هذه الأمة حيث جعل يد الله تعالى مغلولة ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾<sup>(١)</sup> والقائل بالأمر بين الأمرين على الحنيفة الإسلامية.

### إرشاد: [في استناد الأفعال إلى الله]

مع أن أثر كل ذي أثر وفعل كل فاعل منسوب إلى الله تعالى وإليها كما عرفت، لكن خيراتها وحسناتها وكما لاتها وسعاداتها كلها من الله وهو تعالى أولى بها منها، وشروورها وسيئاتها ونقائصها وشقاواتها ترجع إلى نفسها وهي أولى بها منه تعالى، فإنه تعالى لما كان صرف الوجود فهو صرف كل كمال وجمال، وإلا يلزم عدم كونه صرفاً وهو يرجع إلى التركيب والإمكان، وأيضاً يلزم منه أن يكون في التحقق أصلاً: الوجود ومقابله، مع أن مقابله العدم والماهية، وحالهما

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٣٩

معلومة، فهو تعالى صرف الوجود وصرف كلّ الكمالات، والصادر من صرف الوجود لا يمكن أن يكون غير الوجود والكمال، والنقائص والشُرور لوازم ذوات المعاليل من غير تخلّل جعل، لعدم إمكان تعلّقه إلا بالوجود وهو نفس الكمال والسعادة والخير.

فالخيرات كلّها مجعولات ومبدأ الجعل فيها هو الحقّ تعالى، والشُرور التي في دار الطبيعة المظلمة من تصادمات الماديّات وضيق عالم الطبيعة وكلّها ترجع إلى عدم وجود أو عدم كماله. والأعدام مطلقاً غير متعلّقة للجعل، بل المضافة منها من لوازم المجعول، وتضائق دار البوار، وتصادم المسجونين في سجن الطبيعة وسلاسل الزمان فكّلها ترجع إلى الممكن.

فما أصابك من حسنة وخير وسعادة وكمال فمن الله، وما أصابك من سيّئة وشرّ ونقص وشقاء فمن نفسك<sup>(١)</sup>. لكن لما كانت النقائص والشُرور اللازمة للوجودات الإمكانية من قبيل الأعدام المضافة، والحدود والماهيات كان لها وجود بالعرض، وما كان كذلك فمن عند الله لكن بالعرض، فالخيرات من الله بالذات ومنسوب إلى الممكنات بالعرض، والشُرور من الممكنات بالذات ومنسوب

إليه تعالى بالعرض، فحينئذٍ يصحّ أن يقال: كلُّ من عند الله<sup>(١)</sup>، فإنّه لولا الإيجاد والإفاضة وبسط الخيرات لم يكن وجود ولا حدّه ولا طبيعة ولا ضيقها. ولعلّ تغيير الأسلوب وتخلّل لفظة «عند» في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ للإشارة إلى المجعوليّة بالعرض.

### تمثيل

والمثال يقرب من وجه لا من جميع الوجوه. إذا أشرقت الشمس على مرآة ووقع النور منها على جدار، فنور الجدار ليس من المرآة بذاتها لعدم نور لها، ولا من الشمس المطلق أي بلاوسط وبلاقيد، بل هو نور شمس المرآة، فمن نظر إلى المرآة غافلاً عن الشمس يزعم كونه للمرآة، ومن نظر إلى الشمس غافلاً عن المرآة يزعم كونه من الشمس بلاوسط، ومن كان ذا العينين يرى الشمس والمرآة، يرى أنّ النور من شمس المرآة ومع ذلك يحكم بأنّ النور -وما هو من سنخه- للشمس بالذات وللمرآة بالعرض، ومحدوديّة النور حسب حدّ المرآة للمرآة بالذات وللنور بالعرض، ومع ذلك لولا الشمس وإشراقها لم يكن نور ولا حدّ، فالنور وحدّه من عند الشمس.

في المهمّ ممّا استدللّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٤١

فالأنوار الطالعة من أفق عالم الغيب إنّما هي لنور الأنوار،  
﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾<sup>(١)</sup>. فنور الوجود من حضرة  
الرحموت وظلّ نور الله تعالى؛ ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
ولانور إلّا نوره ولا ظهور إلّا ظهوره ولا وجود إلّا وجوده ولا إرادة إلّا  
إرادته ولا حول ولا قوّة إلّا به وإلّا بحوله وقوّته، والحدود  
والتعيينات والشُرور كلّها من حدود الإمكان ومن لوازم الذوات  
الممكنة وضيق المادّة وتصادم المادّيات.

### تمثيل أقرب

فانظر قوى النفس المنبثّة في تلك الصيصية البدنيّة من غيبتها  
فإنّها بما هي متعلّقات بذات النفس وروابط محضة بها فعلها فعل  
النفس بل هي ظهورها وأسمائها وصفاتها، فمع صحّة نسبة الرؤية  
إلى البصر، والسمع إلى السمع وهكذا، تصحّ نسبتها إلى النفس  
فبالسمع تسمع وبالبصر تبصر، فلا يصحّ سلب الانتساب عن القوى  
ولا عن النفس لكونها روابطها وظهورها. وليعلم أنّ فناء نور الوجود

---

١ - النور (٢٤): ٤٠.

٢ - النور (٢٤): ٣٥.



في نور الأنوار أشدّ من فناء قوى النفس فيها بما لانسبة بينهما؛ لأنّ النفس بما أنّها موجودة متعيّنة ذات ماهيّة وحدّ - والماهية من ذاتها التباين والغيريّة - تُصحّح الغيريّة والتباين مع قواها، ومع ذلك تكون النسبة إليهما حقيقيّة لأجل الحظّ الوجودي الذي لهما، فكيف بموجود بريء من جهات النقص والتعيّن، ومنزه عن الماهية ولوازمها، ومقدّس عن شوائب الكثرة ومصحّحات الغيريّة والتضادّ والتباين؟!!

### تأييدات نقلية

وهي أكثر من أن يذكر، فالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة مشحونة بذكر هذه اللطيفة الربّانية والحقيقة الالهية تصريحاً وتلويحاً، تنصيماً وكناية.

### [الآيات]

فمن الآيات - مضافاً إلى ما قدّمنا من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٤٣

يَشَاءَ اللَّهُ ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...﴾ ﴿٢﴾  
الآية.

الآيات (٣) الواردة في قضية خضر وموسى - على نبينا وآله  
وعليهما السلام - فإنّ فيها إشارة لطيفة إلى هذه الحقيقة.

والآيات التي وردت فيها نسبة التوقّي تارة إلى الله تعالى  
فقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ ﴿٤﴾، وأخرى إلى ملك الموت  
فقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ ﴿٥﴾، وثالثة إلى  
الملائكة فقال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ ﴿٦﴾.

والآيات التي تنسب الإضلال تارة إلى الله تعالى فقال: ﴿وَيُضِلُّ  
اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿٧﴾، وأخرى إلى إبليس فقال: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿٨﴾،

---

١ - الإنسان (٧٦): ٣٠ والتكوير (٨١): ٢٩.

٢ - النساء (٤): ٧٩.

٣ - الكهف (١٨): ٦٠ - ٨٢.

٤ - الزمر (٣٩): ٤٢.

٥ - السجدة (٣٢): ١١.

٦ - الأنفال (٨): ٥٠.

٧ - إبراهيم (١٤): ٢٧.

٨ - القصص (٢٨): ١٥.

وثالثة إلى العباد فقال: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأنت إذا كنت ذا قلب متنور بنور فهم القرآن بعد تطهيره من أرجاس التعلق إلى الطبيعة فـ ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ \* في كتابٍ مَكْنُونٍ \* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، لوجدت هذه اللطيفة في آيات لايمسها العامة فهذا قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> قصر جميع المحامد عليه تعالى وأرجع كل محمداً إليه، فلولا أن كل كمال وجمال كماله وجماله بالذات وبحسب الحقيقة لم يكن وجه لصحة هذا القصر. ولو أضفت إلى ذلك ما عند أهل المعرفة من أن قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ متعلق بقوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> ترى أن المحامد من كل حامد إنما يقع باسم الله، فباسمه يكون كل حمد لله تعالى فهو الحامد والمحمود.

هذه شمة من الآيات ذكرناها انموذجة لغير ما ذكر.

١ - طه (٢٠): ٧٩.

٢ - طه (٢٠): ٨٥.

٣ - الواقعة (٥٦): ٧٧ - ٧٩.

٤ - الفاتحة (١): ٢.

٥ - أنظر الفتوحات المكية ١: ٤٢٢.



## [الروايات]

وأما الروايات من طريق أهل بيت الوحي والتنزيل عليهم السلام فكثيرة جداً، جمع المحقق البارع الداماد - جزاه الله عن الحقيقة خيراً - شطراً منها<sup>(١)</sup>، فقال في آخر الإيقاظ الرابع من الإيقاظات: «وإذ أحاديث هذا الباب كثيرة وفيما أوردناه كفاية للمتبصّر، فلنكتف الآن بما حواه هذا الإيقاظ، وذلك اثنان وتسعون حديثاً» انتهى<sup>(٢)</sup>، فمن شاء فليراجع إليها وإلى الكتب الناقلة لأحاديث العترة الطاهرة عليهم السلام.

فالآن نتبرّك بذكر رواية صحيحة منها هي ما رواه الشيخ الكليني في جامعه «الكافي»<sup>(٣)</sup> عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: «قال الله: يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوّتي أدّيت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك

---

١ - الإيقاظات، ضمن القيسات: ٩٤ - ١٣٣.

٢ - نفس المصدر: ١٣٣.

٣ - الكافي ١: ١٥٩ / ١٢.

سميعاً بصيراً قوياً ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ وذلك أنّي أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك منّي، وذلك أنّي لا أسأل عمّا أفعّل وهم يسألون». ولقد شرحنا هذا الحديث شرحاً وافياً في الأربعين<sup>(١)</sup>.

وأنت إذا تأملت ما تقدّم منّا ترى أنّ الروايات الشريفة متوافقة المضمون غير متعارضة الحقيقة وإن كان الجاهل يزعم الاختلاف، فلانفاة بين قول أبي عبد الله عليه السلام في رواية أبي بصير «من زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب على الله»<sup>(٢)</sup>، وقوله عليه السلام: «من زعم أنّ الخير والشرّ بغير مشيئة الله فقد أخرج الله عن سلطانه»<sup>(٣)</sup>، وكذا بين ما ورد «أنّ الشرّ ليس إليه والخير بيديه»<sup>(٤)</sup> وما ورد من أنّ الخيرات والشرور كلّها ممّا أجرى الله تعالى على يدي العباد<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك.

١ - أنظر شرح جهل حديث، الإمام الخميني عليه السلام: ٥٩٧ / ٣٥.

٢ - الكافي ١: ١٥٦ / ٢.

٣ - الكافي ١: ١٥٨ / ٦، التوحيد ٢ / ٣٥٩.

٤ - مسند أحمد بن حنبل ١: ١٠٢، كنز العمال ١١: ٤٣٤ / ٤٢٠٤٢.

٥ - أنظر الكافي ١: ١٥٤، باب الخير والشرّ.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٤٧

## فصل : في ذكر بعض الشبهات الواردة وجوابها

### [ حول إرادية الإرادة ]

فمنها<sup>(١)</sup> - وهي أصعبها - : أنّ الإرادة الإنسانيّة إن كانت واردة من الخارج بأسباب وعلل منتهية إلى الإرادة القديمة كانت واجبة التحقق من غير دخالة العبد في ذلك فيكون مضطراً وملجأً في إرادته، ولازمه الاضطرار في فعله ؛ لأنّ ما يكون علته التامة اضطرارية يكون هو أيضاً كذلك . وإن كانت إرادته بإرادته ننقل الكلام إلى إرادة إرادته، فإمّا أن يتسلسل أو يلزم الاضطرار والجبر .

ولقد أجاب عنها أساطين الفلسفة وأئمة الفنّ بما لا يخلو عن التكلف والإشكال ، فتصدّى السيّد المحقق الداماد - نصر الله تربته - لجوابها : «بأنّ الإرادة حالة شوقية إجمالية متأكّدة بحيث ما إذا قيست إلى نفس الفعل وكان هو الملتفت إليه باللحاظ بالذات كانت هي شوقاً وإرادة بالقياس إليه ، وإذا ما قيست إلى إرادته والشوق

---

١ - القيسات : ٤٧٣ ، شرح المقاصد ٤ : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، أنظر شرح المواقف

الإجماعي إليه وكان الملتفت إليه باللحاظ بالذات تلك الإرادة والشوق لانفس الفعل كانت هي شوقاً وإرادة بالقياس إلى الإرادة من غير شوق آخر مستأنف وإرادة أخرى جديدة وكذلك الأمر في إرادة الإرادة، وإرادة إرادة الإرادة إلى سائر المراتب. فإذن كلُّ من تلك الإرادات المفصلة يكون بالإرادة والاختيار وهي بأسرها مضمّنة في تلك الحالة الشوقية الإجماعية المعبر عنها بإرادة الفعل واختياره»<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه رفع مقامه.

ثمّ حاول<sup>(٢)</sup> مقايسة الإرادة في ذلك بالعلم بالشيء تارة، وبالعلم بذواتنا أخرى، وبالنيّة في العبادة ثالثة، وباللزوم ولزوم اللزوم رابعة، وبالإرادة المتعلقة بالمسافة القابلة للانقسام إلى غير النهاية خامسة، ولك قياسها بالإمكان في الممكنات والوجوب في الواجب وضرورة القضايا الضرورية إلى غير ذلك.

وأنت خبير بما فيه وفي مقايساته فإنّ الإرادة بما أنّها صفة موجودة حقيقية تحتاج إلى علّة موجدة؛ إمّا إرادة أخرى أو شيء من خارج، فيتسلسل أو يلزم الاضطرار والجبر. ولا يمكن أن يقال: إنّ

١ - القبسات: ٤٧٣ - ٤٧٤، الإيقاظات، ضمن القبسات: ٦٩ - ٧٠.

٢ - أنظر القبسات: ٤٧٤ - ٤٧٦، الإيقاظات، ضمن القبسات: ٧٠ - ٧٢.



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٤٩

علّة تحقّق الإرادة نفس ذاتها، بالضرورة كما أنّ العلم بالغير أو بذواتنا ليس معلولاً لنفسه بل لأمر آخر. نعم، إذا لاحظنا علمنا بصورة، يكون معلوماً بواسطة هذا اللحاظ وتنقطع اللحاظات بتركها، وكذا في اللزومات فإنّ اللزوم أمر اعتباري إذا لوحظ طرفاً يعتبر لزوم آخر بينه وبين الموضوع وتنقطع بانقطاع الاعتبار، وأمّا الإرادة المتعلقة بالشيء فلا تكون اعتباريّة وتابعة للحاظ.

وبالجملة: فقياساته مع الفارق خصوصاً بالإرادة المتعلقة بالمسافة كما لا يخفى. وأمّا القياس بالنيّة في العبادة فغير معلوم الوجه؛ فإنّ النيّة فيها لا تلزم أن تكون منويّة وإلاّ فيرد عين الإشكال فيها أيضاً، ولا يدفع بما ذكر. واتّضح بطلان قياسنا بالإمكان والوجوب والضرورات أيضاً.

وبالجملة: ما أفاده لا يغني من الجواب عن الشبهة.  
وأشكل عليه تلميذه الأكبر رحمه الله بأنّ لنا أن نأخذ جميع الإرادات بحيث لا يشدّ عنها شيء ونطلب أنّ علّتها أيّ شيء هي فإن كانت إرادة أخرى لزم الجبر في الإرادة<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا نظير ما يقال في الاستدلال على وجود غنيّ بالذات

إنه لو فرض سلسلة غير متناهية في الوجود يكون كل فرد فرد فيها فقيراً ممكناً لنا أن نحيط بعقلنا على السلسلة إجمالاً، فنقول: السلسلة الغير المتناهية من الفقراء لا يمكن أن تدخل ولا فرد منها في الوجود إلا بإفاضة غني بالذات، وإلا فالفقير الفاقد للشيء لا يمكن أن يكون معطياً ومغنياً، فكل موجود دل على الغني بالذات، فسد فقر الفقير لا يمكن إلا بالغني. والعجب أن المحقق الداماد كان متنبهاً على هذا الإشكال في تقريره أصل الشبهة ومع ذلك أجاب بما عرفت.

وأجاب المحقق الخراساني رحمته الله (١) عن أصل الشبهة بأن الاختيار وإن لم يكن بالاختيار إلا أن بعض مبادئه غالباً يكون بالاختيار للتمكن من عدمه بالتأمل فيما يترتب على ما عزم عليه من تبعه العقوبة واللوم والمذمة.

وفيه: أن الفعل الاختياري على الفرض ما كان مبادئه بالاختيار، فحينئذٍ نقل الكلام إلى تلك المبادئ التي ادعى أنها بالاختيار هل تكون الإرادة المتعلقة بها بالإرادة واختيارها بالاختيار فيتسلسل أو يلزم المحذور.

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٥١

وبما ذكرنا يظهر الجواب عمّا ذكره شيخنا العلامة - أعلى الله مقامه - من أنّ الإرادة قد تتحقّق لمصلحة في نفسها؛ لأنّنا نرى بالوجدان إمكان أن يقصد الإنسان البقاء في مكان عشرة أيّام ويكون الأثر مترتباً على القصد لا على البقاء<sup>(١)</sup>، فإنّه بذلك لا تنحسم مادّة الإشكال، فإنّنا ننقل الكلام إلى إرادة الإرادة هل هي إراديّة أو لا، فيتسلسل أو عاد المحذور، مضافاً إلى امتناع تعلّق الإرادة بالبقاء من غير مصلحة فيه، وفي المثال لا محيص إلّا من تعلّق رجحان ولو بالعرض والواسطة بالبقاء وإلّا فتعلّق الإرادة به بلا ترجيح واصطفاء ممّا لا يعقل.

وقد يقال<sup>(٢)</sup>: إنّ إراديّة الفعل بالإرادة لكن إراديّة الإرادة بنفسها لا بإرادة أخرى كموجوديّة الوجود ومنوريّة النور، وفيه: أنّ ذلك خلط بين الجهات التقيديّة والتعليليّة؛ فإنّ معنى موجوديّة الوجود بذاته أنّه لا يحتاج في صدق المشتقّ عليه إلى حيثيّة تقيديّة وإن احتاج إلى حيثيّة تعليليّة إذا كان ممكناً، وبهذا المعنى لو فرض كونها مرادة بذاتها لا تستغنى عن العلة،

---

١ - درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٣٣٨.

٢ - أنظر نهاية الأصول: ١٣٤.

والإشكال في أن علّتها هل هي إرادة أخرى منه أو أمر من خارج؟  
 وأسدّ ما قيل في المقام هو ما أجاب عنه بعض الأكابر<sup>(١)</sup> وإنّي  
 كنت معتمداً عليه سابقاً، وبيانه بتوضيح منّا: أن الإرادة بما هي من  
 الصفات الحقيقية ذات الإضافة، وزانها وزان سائر الصفات الكذائية،  
 فكما أن المعلوم ما تعلّق به العلم لا ما تعلّق بعلمه العلم، والمحجوب  
 ما تعلّق به الحبّ لا ما تعلّق بحبّه الحبّ وهكذا، كذلك المراد ما  
 تعلّق به الإرادة لا ما تعلّق بإرادته الإرادة، والمختار من يكون  
 فعله بإرادته واختياره لا إرادته واختياره، والقادر من يكون بحيث  
 إذا أراد الفعل صدر عنه وإلا فلا، لا من يكون إذا أراد إرادة الفعل  
 فعل، ولو توقّف الفعل الإرادي على كون الإرادة المتعلقة به متعلّقة  
 للإرادة لزم أن لا يوجد فعل إرادي قطّ حتّى ما صدر عن الواجب.

إن قلت: هذا مجرد اصطلاح لا يدفع به الإشكال من عدم  
 صحّة العقوبة على الفعل الإلجائي الاضطراري، فإنّ مبدأ الفعل  
 وهو الإرادة إذا لم يكن إرادياً اختياريّاً يكون الفعل اضطراريّاً ومعه  
 لا تصحّ العقوبة.

قلت: ها هنا مقامان؛ أحدهما: تشخيص الفعل الإرادي من

١ - أنظر الحكمة المتعالية ٦: ٣٨٨.



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٥٣

الاضطراري وثانيهما: تشخيص مناط صحّة العقوبة عند العقلاء.  
أمّا المقام الأوّل، فلا إشكال في أنّ مناط إراديّة الفعل في جميع  
الأفعال الإراديّة الصادرة من الفاعل واجباً كان أو ممكناً في مقابل  
الاضطراري الإلجائي هو تعلق الإرادة به لا بإرادته، والاضطراري  
كحركة المرتعش ما لا تتعلق به الإرادة، فهذا تمام مناط الإراديّة  
لا غير، كما أنّ تمام مناط المعلوميّة هو كون الشيء متعلّقاً للعلم لا  
مباده ولا العلم المتعلّق به.

وأما المقام الثاني، فلا ريب في أنّ العقلاء من كلّ ملّة يفرّقون  
بين الحركة الارتعاشيّة والإراديّة في صحّة العقوبة على  
الثانية دون الأولى وليس ذلك إلّا لحكمهم كافّة على أنّ الفعل  
الاختياري صادر عن إرادته واختياره من دون إجاء واضطرار  
وإجبار، وهذه الشبهات في نظر العقلاء سوفسطائية وفي مقابل  
البديهة.

### تحقيق به يدفع الإشكال

اعلم أنّ الأفعال الاختياريّة الصادرة من النفس على ضربين:  
أحدهما: ما يصدر منها بتوسط الآلات الجرمانيّة كالكتابة  
والصياغة والبناء، ففي مثلها تكون النفس فاعلة الحركة أوّلاً

وللأثر الحاصل منها ثانياً وبالعرض ، فالبناء إنما يحرك الأحجار والأخشاب من محلّ إلى محلّ ويضعها على نظم خاصّ وتحصل منه هيئة خاصّة بنايية وليست الهيئة والنظم من فعل الإنسان إلا بالعرض ، وما هو فعله بالآلة هو الحركة القائمة بالعضلات أولاً وبتوسطها بالأجسام ، وفي هذا الفعل تكون بين النفس المجردة والفعل وسائط ومبادٍ من التصرّو إلى العزم وتحريك العضلات .

والضرب الثاني: ما يصدر منها بلا وسط أو بوسط غير جسماني كبعض التصوّرات التي يكون تحقّقها بفعاليّة النفس وإيجادها - لو لم نقل جميعها كذلك - مثل كون النفس لأجل الملكة البسيطة الحاصلة لها من ممارسة العلوم خلاقة للتفاصيل ، ومثل اختراع نفس المهندس صورة بدعيّة (بدعيّة - خ ل) هندسيّة ، فإنّ النفس مع كونها فعّالة لها بالعلم والإرادة والاختيار لم تكن تلك المبادي حاصلة بنحو التفصيل كالمبادي للأفعال التي بالآلات الجسمانيّة؛ ضرورة أنّ خلق الصور في النفس لا يحتاج إلى تصوّرها والتصديق بفائدتها والشوق والعزم وتحريك العضلات ، بل لا يمكن توسط تلك الوسائط بينها وبين النفس؛ بداهة عدم إمكان كون التصرّو مبدأً (مبدأً - خ ل) للتصرّو بل نفسه حاصل بخلاقيّة النفس وهي بالنسبة إليه فاعلة بالعناية بل بالتجلّي؛ لأنّها مجردة والمجرّد

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٥٥

واجد لفعليّات ما هو معلول له في مرتبة ذاته، فخلاقيّته لا تحتاج إلى تصوّر زائد بل الواجديّة الذاتيّة في مرتبة تجرّدها الذاتي الوجودي تكفي للخلاقيّة كما أنّه لا يحتاج إلى إرادة وعزم وقصد زائد على نفسه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ العزم والإرادة والتصميم والقصد من أفعال النفس ولم يكن سبيلها سبيل الشوق والمحبة من الأمور الانفعاليّة. فالنفس مبدأ الإرادة والتصميم ولم تكن مبدئيّتها بالآلات الجرمانيّة بل هي موجدة لها بلاوسط جسماني. وما كان حاله كذلك في صدوره من النفس لا يكون بل لا يمكن أن يكون بينه وبينها إرادة زائدة متعلّقة به، بل هي موجدة له بالعلم والاستشعار الذي في مرتبة ذاتها وبالعزم والإرادة والاختيار الحاصلة في تلك المرتبة؛ لأنّ النفس مبدؤها وفاعل إلهيّ بالنسبة إليها والفاعل الإلهيّ ووجد لأثره بنحو أعلى وأشرف، فكما أنّ المبدأ للصور العلميّة ووجد لها في مرتبة ذاته البسيطة بنحو أعلى وأشرف وأكمل فكذا الفاعل للإرادة، لكن لما كانت النفس ما دامت متعلّقة بالبدن ومسجونة في الطبيعة غير تامّة التجرّد تجوز عليها التغيّرات والتبدّلات والفاعليّة تارةً وعدمها أخرى، والعزم وعدمه، فلا يجب أن تكون فعّالة بالدوام ولا عالمة (عاملة - خ ل) وعازمة

كذلك . نعم ، لو فرض حصول التجرد التام لها تصير مبدأ للصور الملكوتية من غير تخلف عنها إلا بوجه الظهور والبطون مما يعرفه الراسخون في العلم .

### تنبيه

إن هاهنا نكتة لعلها أقرب إلى بعض الأفهام لدفع الشبهة وهي أن النفس في الأفعال الخارجية الصادرة منها لما كان توجهها الاستقلالي إليها وتكون المبادي من التصور إلى العزم والإرادة منظوراً بها؛ أي بنحو التوسل إلى الغير وبنعت الآلية لم تكن متصورة ولا مرادة ولا مشتاقاً إليها بالذات بل المتصور والمراد والمشتاق إليه هو الفعل الخارجي الذي يتوسل بها إليه ، فلامعنى لتعلق الإرادة بالإرادة ولو فرض إمكانه ؛ لعدم كونها متصورة ولا مشتاقاً إليها ولا معتقداً فيها النفع فتدبر .

[ حول قاعدة «الشيء ما لم يجب لم يوجد» ]

ومن الإشكالات في المقام : أنه من المقرر في الفلسفة أن الشيء ما لم يجب لم يوجد ، ووجوب الشيء ضرورة تحققه وامتناع



في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٥٧

لا تحقّقه، فحينئذٍ يكون صدور الفعل عن الفاعل واجب التحقّق، وما كان كذلك يكون الفاعل مضطراً في إيجاد ملجأ في فعله. وقد فصل جمع من المتكلمين<sup>(١)</sup> بين ما يصدر عن الفاعل المختار فمنعوا القاعدة لئلا ينسدّ باب إثبات الاختيار للواجب، وبين غيره لئلا ينسدّ باب إثبات الصانع تعالى، فكأنّهم بنوا جريان القاعدة العقلية على أهوائهم لا على ما ساق إليه البرهان، فكانّ النتائج دعوتهم إلى قبول البراهين لا هي هدتهم إلى النتائج. فانظر ماذا ترى!

وكان الأولى والأجدر ترك التعرّض لأقوالهم، لكن لما اغترّ بقولهم بعض الأعيان من أهل التحقيق رحمته وتبعه غيره<sup>(٢)</sup> من غير تدقيق، دعانا ذلك إلى تعرّض إجمالي لمعنى القاعدة فنقول:

التحقيق أنّها قاعدة تامّة مبرهنة مؤسّسة على الأوّليات كليّة عامّة لجميع الممكنات والحوادث الذاتية والزمانية - صدرت من فاعل مختار أو لا - غير مصادمة لاختيار الفاعل المختار.

---

١ - شرح المقاصد ٤: ٢٢٩ - ٢٣١، شرح المواقف ٨: ١٥٠ - ١٥١.

٢ - فوائد الأصول (تقريرات المحقّق النائيني) الكاظمي ١: ١٣١ - ١٣٣،

أجود التقريرات ١: ٨٩ - ٩٢، المحاضرات ٢: ٥٢.

أما كونها تامة عامة فيتضح بعد ذكر أصول:

الأول: إن كل ما يتعقل ويتصور إما ضروري التحقق أو ضروري اللاتحقق أو لا ضروري التحقق واللاتحقق. الأول هو الواجب، والثاني الممتنع، والثالث الممكن. والتقسيم بينها حاصر دائر بين النفي والإثبات، ولا يعقل قسم آخر للزوم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما.

وهذا التقسيم بحسب مقايضة ذات الشيء ومفهومه، وأما بحسب نفس الأمر فكل شيء ممكن إما واجب التحقق أو ممتنعه؛ لأن علته التامة إما محققة فيجب تحققه وإلا لم تكن تامة، أو غير محققة فيمتنع وإلا ما فرض علة ليس بعلة وسيأتي بيانه، ولا ثالث لهما بحسب نفس الأمر، فحينئذ كل ما خرج عن أحد القسمين دخل في القسم الآخر.

الثاني: إن كل ممكن بالنظر إلى ذاته وماهيته، نسبة الوجود والعدم إليه على السواء لا يرجح إحداهما على الأخرى، ويستحيل ثبوت الأولوية الذاتية لها سواء كانت بالغة حد الوجوب كافية في الوجود أو لا. أما الأولى فواضحة للزوم انقلاب الممكن بالذات إلى الواجب بالذات، وأما الثانية فلأن الممكن قبل تحققه وبالنظر إلى ذاته وماهيته ليس بشيء بل هو اعتبار محض

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٥٩

واختراع عقلي صرف؛ فإنّ ما ليس بوجود ليس محضاً لا يمكن أن يثبت له شيء حتّى ذاته وذاتيّاته، والألويّة خصوصيّة وجوديّة تجعل الماهيّة أقرب إلى التحقّق، وما ليس بوجود - أي معدوم صرف - لا يعقل فيه ثبوت أمر عدمي له فضلاً عن ثبوتي ولا يتصوّر فيه اقتضاء رأساً، والماهيّة من حيث هي ليست إلا هي بل في حال العدم ليست هي هي .

الثالث : بعدما لم يكن للممكن اقتضاء ذاتي مطلقاً وتكون نسبة الوجود والعدم إليه على السواء، لا بدّ في تحقّقه ووجوده من علّة مؤثّرة، وهي إمّا أن تسدّ جميع الأعدام الممكنة عليه أو لا . فعلى الثاني لا يمكن أن يصير موجوداً للزوم الألويّة الذاتيّة و (أو - خ ل) موجوديّة المعلول بلا علّة مؤثّرة والترجّح (الترجيح - خ ل) بلا مرجّح وهو اجتماع النقيضين . وبعبارة أخرى لو كان لموجوديّة ألف شرط فوجد الجميع إلا واحد منها لا يمكن أن يصير موجوداً للزوم الخلف، بل مع عدم واحد من شروطه لا يمكن أن يصير أولى بالوجود؛ لأنّه بعد في حال العدم فلا يعقل اتّصافه بصفة وجوديّة وجهة اقتضائيّة ولو غيريّة .

وبعد تحقّق جميع ما يحتاج إليه في وجوده وحصول علّته التامّة لا يمكن عدم تحقّقه؛ للزوم الخلف وسلب الشيء عن



نفسه، فلا بدّ أن ينضمّ إليها ما يخرج الممكن عن الامتناع الوقوعي وهو بتماميّة علّته. فإذا خرج من الامتناع، ينسلك في الوجوب؛ لامتناع الوساطة بينهما بحسب متن الواقع؛ لأنّه إمّا بقي بعدّ على حاله الأوّل ولم تتوثر العلّة فيه وهذا عين الامتناع، وإمّا أثرت فيه وسدّت الأعدام الممكنة عليه وهذا عين الوجوب الغيري. وهذا الوجوب لمّا لم يكن ذاتياً فلامحالة يكون من قبل العلّة وإيجابه. فإذا اعتبر في جانب العلّة وقيس إليها يكون العلّة فاعلاً موجباً -بالكسر- وهو الوجوب السابق، وإذا اعتبر في جانب المعلول وقيس إليه يكون المعلول واجباً وهو الوجوب اللاحق، فالفاعل أو العلّة أوجب الشيء فأوجده، والفعل أو المعلول وجب فوجد.

إذا عرفت ما ذكر يتّضح لك أنّ القاعدة تامّة مؤسّسة على الأوّليات وعمامة لجميع الماهيّات الممكنة ويكون الممكن -أيّ ممكن كان- من طباع ذاته ذلك سواء كان أثر الجاعل المختار أو لا، ولا يكون موضوع القاعدة المبرهنة ممكناً خاصّاً، وفعل الفاعل المختار ممكن أيضاً يأتي فيه ما ذكر، ولا يعقل تخصيصها إلا على أهواء بعض أصحاب الجدل. هذا حال القاعدة.

وأما عدم منافاتها لمختاريّة الفاعل المختار فهو أيضاً بمكان من الوضوح بعد فهم مفادها؛ فإنّ مقتضى القاعدة أنّ الممكن ما

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٦١

لم يصّر واجباً لم يصّر موجوداً، والعلّة التامّة باقتضائها أوجب المعلول فأوجده، فأية منافاة بين هذا وبين كون الفاعل مختاراً؛ لأنّ الفاعل المختار بإرادته واختياريّته وفعاليّته أوجب الفعل فأوجده، وهذا يؤكّد اختياريّة الفاعل. وبعبارة أخرى أنّ العلّة موجبة - بالكسر - فإذا كان الموجد فاعلاً مختاراً يكون موجباً - بالكسر - باختياره. والمتكلّم لعدم استشعاره بموضوع القاعدة وبرهانها ومفادها زعم أنّ الإيجاب والوجوب يناهيان الاختيار مع أنّ الإيجاب بالاختيار لا يعقل أن يصير علّة ومنشأً للاضطرار، والوجوب الإلجائي من قبل العلّة يستحيل أن يؤثر فيها.

وممّا ذكرنا يعلم أنّ جواز الترجيح بلا مرجح أو عدم جوازه غير مربوط بمفاد القاعدة وصحّتها؛ فإنّه لو سلّمنا جوازه أو منعه، لا تنهدم بهما القاعدة؛ لأنّ معنى جوازه أنّ الفاعل يجوز أن يختار أحد طرفي الفعل من غير أن يكون فيه ترجيح بل يختار أحد المتساويين من جميع الجهات، فإذا اختار أحدهما أرادته وأوجده. فالفاعل بعد اختياره أحد المتساويين بلا مرجح موجب - بالكسر - لوجوده فموجد، فيكون اختيار الفعل بلا ترجيح أو مع ترجيح مقدّماً على الإرادة، وبعد الاختيار تكون النفس فاعلاً موجباً - بالكسر - للإرادة، وبها تكون فاعلاً موجباً - بالكسر - لتحريك العضلات،

وبتوسطها لتحريك الأعيان الخارجة . فامتناع الترجيح بلامرجح  
لا يجعل الفاعل مضطراً وموجباً - بالفتح - كما أن جوازه لا يجعله  
مختاراً . فالفاعل المختار علّة باختياره وإرادته للفعل بعد حصول  
المقدّمات الأخر ، وموجب - بالكسر - للفعل مع كونه مختاراً .

نعم ، هنا نكتة أخرى قد نبّهنا عليها ينبغي تذكّرها وهو أن  
العلّة المستقلّة التامة ما تسدّ بذاتها جميع الأعدام الممكنة على  
المعلول وبهذا المعنى لم يكن ولا يكون في نظام الوجود ما يستقلّ  
بالعلية والتأثير إلا ذات واجب الوجود - علت قدرته - ، وغيره  
تعالى من سكاّن بقعة الإمكان ليس له هذا الشأن ؛ لكونهم فقراء إلى  
الله ﴿ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ ولعلّ في توصيف الغنيّ بالحميد في  
المقام في القرآن الكريم <sup>(١)</sup> إشارة لطيفة إلى ما أشرنا سابقاً <sup>(٢)</sup> من أن  
المحامد كلّها من مختصّات ذات الواجب الغنيّ الذي بغناه الذاتي  
أعطى كمال كلّ ذي كمال وجمال كلّ ذي جمال . فمبادي المحامد  
والمدائح منه وإليه ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ  
شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

١ - فاطر (٣٥) : ١٥ .

٢ - تقدّم في الصفحة ٤٤ .

٣ - الحديد (٥٧) : ٣ .

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٦٣

### [ حول علم الله تعالى واختيار الإنسان ]

ومن الإشكالات<sup>(١)</sup> أنّ نظام الكيان بقضّه وقضيضه تابع إرادة الله تعالى وقضائه وتنتهي سلسلة الوجود في الغيب والشهود إلى إرادة أزلية واجبة بالذات لا يمكن تخلف المراد عنها، فيجب صدور ما صدر من العبد بالقضاء السابق الإلهي والإرادة الأزلية، فيكون مضطراً في أفعاله في صورة المختار. وبه يرجع مغزى قول من يقول<sup>(٢)</sup>: إنّ علمه تعالى بالنظام الأتمّ مبدأ له؛ فإنّه تعالى فاعل بالعناية والتجليّ. فنفس تعلق علمه مبدأ لمعلوماته وهي تابعة لعلمه لا العكس كما في العلوم الانفعالية بل العلم والإرادة والقدرة فيه - تعالى شأنه - متحقّقات بحقيقة واحدة بسيطة، والوجود الصّرف كلّ كمال. وليست القدرة فيه تعالى كقدرة الإنسان تستوي نسبتها إلى الفعل والترك؛ لأنّ واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات، واستواء النسبة جهة إمكانيّة يستحيل تحقّقها في ذاته البسيطة الواجبة، بل قدرتها أحديّة التعلّق كإرادته، وهما عين علمه بالنظام الأتمّ، فالنظام

---

١ - أنظر القيسات: ٤٧١ - ٤٧٢، الحكمة المتعالية ٦: ٣٨٤ - ٣٨٩.

٢ - الشفاء، الإلهيات: ٥٣٨، شرح الإشارات ٣: ٣١٨، القيسات: ٤١٦.



الكياني تابع لعلمه العنائي . وبما قرّرنا يدفع ما قد يقال<sup>(١)</sup> : إنّ العلم تابع للمعلوم ولا يمكن أن يكون علّة له ، فإنّ ذلك شأن العلوم الانفعاليّة لا مثل علمه تعالى الذي هو فعليّ وفعل محض .

والتحقيق في الجواب عن الشبهة ، ما أسلفناه في تحقيق الأمر بين الأمرين<sup>(٢)</sup> ونزيدك بياناً : أنّ علمه وإرادته تعلّقاً بالنظام الكوني على الترتيب العليّ والمعلولي ، ولم يتعلّقاً بالعلّة في عرض معلوله وبالمعلول بلاوسط حتّى يقال : إنّ الفاعل مضطرّ في فعله . فأول ما خلق الله تعالى هو حقيقة بسيطة روحانيّة بوحدتها كلّ كمال وجمال وجفّ القلم بما هو كائن<sup>(٣)</sup> وتمّ القضاء الإلهي بوجوده ، ومع ذلك لما كان نظام الوجود فانياً في ذاته ذاتاً وصفةً وفعلًا ، يكون كلّ يوم هو في شأن .

فحقيقة العقل المجرّد والروحانيّة البسيطة المعبر عنها بنور نبيّنا ﷺ<sup>(٤)</sup> والملك الروحاني<sup>(٥)</sup> صادر منه تعالى بلاوسط وهي

١ - نقد المحصّل : ٣٢٨ ، القيسات : ٤٧١ ، الحكمة المتعاليّة ٦ : ٣٨٤ .

٢ - تقدّم في الصفحة ٣٥ .

٣ - مسند أحمد بن حنبل ٢ : ١٩٧ ، مجمع الزوائد ٧ : ١٨٩ .

٤ - عوالي اللآلي ٤ : ٩٩ / ١٤٠ ، أنظر بحار الأنوار ١٥ : ٢٨ / ٤٨ ،

و٥٤ : ١٩٩ / ١٤٥ .

٥ - أنظر الكافي ١ : ٢١ / ١٤ ، بحار الأنوار ١ : ١٠٩ / ٧ .

في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه ..... ٦٥

بما أنّها صرف التعلّق والربط ببارئه - تعالى شأنه - تعلّقاً لا يشبه التعلّقات المتصوّرة وربطاً لا يماثل الروابط المعقولة يكون ما صدر منها صدر منه تعالى بنسبة واحدة؛ لعدم البينونة العزلة<sup>(١)</sup> بينه تعالى وبين شيء لكونه تعالى صرف الوجود من غير ماهيّة وهي مناط البينونة العزلة، وسائر الموجودات والعلل المعانقة لها لم تكن مع معاليلها بهذه المثابة، فالحقيقة العقليّة ظهور مشيئته وإرادته كما أنّ الطبيعة يد الله المبسوطة «خمرت طينة آدم بيدي أربعين صباحاً»<sup>(٢)</sup>. فمن عرف كيفيّة ربط الموجودات على ترتيب سببي ومسببي إليه تعالى، يعرف أنّها مع كونها ظهوره تعالى تكون ذات آثار خاصّة فيكون الإنسان مع كونه فاعلاً مختاراً ظلّ الفاعل المختار وفاعليّته ظلّ فاعليّته تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ تعلّق إرادته تعالى بالنظام الأتمّ لا ينافي كون الإنسان فاعلاً مختاراً كما أنّ كون علمه العنائي منشأً للنظام الكياني لا ينافيه بل يؤكّده، هذا.

١ - أنظر بحار الأنوار ٤: ٢٥٣ / ٧.

٢ - عوالي اللآلي ٤: ٩٨ / ١٣٨، عوارف المعارف، ضمن إحياء علوم الدين ٥: ١٢١.

٣ - الإنسان (٧٦): ٣٠، التكوير (٨١): ٢٩.





المطلب الثاني

في بيان حقيقة السعادة والشقاوة

وتوضيح بعض الاشتباهات الواقعة  
من بعض المحققين

ويتمّ ذلك برسم أمور:

## [الأمر الأوّل]

### [حول قاعدة «الذاتي لا يعلّل»]

إنّ الذاتي الذي يقال إنّه لا يعلّل هو ما اصطلح عليه في باب البرهان وهو أعمّ من الذاتي في باب ايساغوجي لشموله أجزاء الماهيّة ولوازمها، وفي مقابله العرضي في ذلك الباب وهو أخص من عرضي باب ايساغوجي لاختصاصه بالمفارقات<sup>(١)</sup>.

وسرّ عدم معلّلية الذاتي ومعلّلية العرضي أنّ مناط الافتقار إلى العلّة هو الإمكان كما أنّ مناط الاستغناء عنها هو الوجوب، فأبّ محمول يلاحظ ويقاس إلى موضوعه فلا يخلو من إحدى الجهات الثلاث: الإمكان والوجوب والامتناع.

فإن كانت نسبته إليه بالإمكان ففي اتّصافه به يحتاج إلى العلّة؛ لأنّ ما يمكن أن يتّصف بشيء وأن لا يتّصف لا يمكن أن يتّصف

---

١- الجوهر النضيد: ١٥ و ٢٠٩، شرح المنظومة، قسم المنطق: ٣٠.

به بلا علة للزوم الترجيح (الترجح - خ ل) بلا مرجح وهو يرجع إلى اجتماع النقيضين. فالإنسان لما كان ممكن الوجود واجب الحيوانية ممتنع الحجرية، يكون في وجوده مفتقراً إلى العلة دون حيوانيته وحجريته؛ لتحقق مناط الافتقار في الأول ومناط الاستغناء وهو الوجوب في الأخيرين إن أرجعنا الامتناع إلى الوجوب، وإلا فالامتناع أيضاً مناط عدم المجعولية بذاته. والأربعة ممكنة الوجود واجبة الزوجية واللافردية ممتنعة الفردية، فتعلل في الأول دون الأخيرتين. والجسم ممكن الوجود والأبيضية والأسودية، فيعلل فيها وهكذا.

ثم إن عدم معللية الممكن في ذاته ولو ازمها لا يخرجها عن الإمكان؛ لأن الماهية ولو ازمها اعتبارية لاحقيقة لها فهي بلوازمها دون الجعل ولا يمكن تعلق الجعل بالذات بها كما هو المقرر في محله<sup>(١)</sup>.

---

١ - أنظر الحكمة المتعالية ١: ٢٨ - ٧٤، و ٣٩٦ - ٤٢٣، وشرح

المنظومة، قسم الحكمة: ١٠ - ١٥، و ٥٦ - ٦١.

## [الأمر الثاني]

### [في فقر وجود الممكنات وعوارضه ولوازمه]

إنّ الوجود وعوارضه ولوازمه ليست ذاتية لشيء من الماهيات الإمكانية وإلا لانقلب الممكن بالذات إلى الواجب بالذات واللامقتضي بالذات إلى المقتضي بالذات. فالماهيات الإمكانية في اتّصافها بالوجود وعوارضه مفتقرة إلى العلة. كما أنّ في مراتب الوجود ما كان مستغنياً عن العلة هو الوجود القيوم بالذات - تعالى شأنه - وسائر الوجودات مفتقرة إليه تعالى بل نفس الفقر والربط إليه بلاوسط أو معه فالماهيات الإمكانية في موجوديّتها تحتاج إلى حيثية تعليلية وتقييدية؛ لأنّها مجعولة وموجودة بالعرض، والوجودات الإمكانية مستغنية عن التقييدية دون التعليلية؛ لأنّها مجعولات بالذات لا بالعرض ومفتقرات إلى العلة بذاتها، فنفس ذاتها معللة مفتقرة وذاتيّتها (ذاتيّها - خ ل) الافتقار والتعلق.

فلم يكن شيء متّصفاً بالوجود في نظام التحقّق وكيان التقرّر بلاجهة تعليلية إلا الواجب - تعالى شأنه -، فالواجب تعالى ذاته الوجوب والوجود فلم يكن مفتقراً ولا معللاً بوجه، والوجودات

الإمكانية ذاتها التعلق والافتقار فلم تكن معللة في افتقارها بأن يكون افتقارها لأجل شيء آخر وراء ذاتها. فهي معللة بالذات غير معللة في المعللية، والماهيات غير معللة في ذاتها وذاتياتها معللة في تحققها، ولوازم الماهيات غير معللة في لزومها معللة في تحققها، ولوازم الوجود معللة في تحققها، فالمعلول بالذات لازم ذات العلة التامة بالذات لزوماً بالعلية والتأثير، فلزوم المعلول لعلته عين معلوليته ومعلليته ولم تكن معللة في هذه بمعللية أخرى غير ذاتها.

## [الأمر الثالث]

## [استناد الكمالات إلى الوجود]

إنّ الماهيّات الإمكانية بما أنّها أمور اعتباريّة لاحقيقة لها، لم تكن ذات أثر واقتضاء بالذات، ولزوم اللوازم لها ليس بمعنى اقتضاءها لها بل بمعنى عدم انفكاكها عنها من غير تأثير وتأثر. كيف؟! وما ليس بموجود لم يثبت له ذاته وذاتيّاته فضلاً عن ثبوت اقتضاء وتأثير وتأثر له ممّا هو من الحيثيّات الوجوديّة، فالماهيات خلوّ عن كلّ كمال وجمال وخير وسعادة. فماهية العلم لا تكشف عن الواقع ولم تكن كمالاً، وكذا ماهيات القدرة والحياة وغيرها. وإنّما الكمال والخير والجمال والسعادة كلّها في الوجود وبالوجود، وهو مبدأ كلّ خير وكمال وشرف، والعلم بوجوده شرف وشريف. وكذا سائر الكمالات والفضائل كلّها ترجع إلى الوجود ومبدأ الوجود، وصرفه مبدأ كلّ كمال وصرفه، والوجودات الخاصّة الإمكانية لها آثار وخواصّ وكمال وشرف بقدر حظّها من الوجود، ولماهياتها آثار وخواصّ وكمال بالعرض وبتبع وجوداتها وهذه المذكورات من الأصول المبرهنة تركنا براهينها حذراً من التطويل.



## [الأمر الرابع]

### [في معنى السعادة والشقاوة]

السعادة لدى العرف والعقلاء عبارة عن جمع (جميع - خ ل) موجبات اللذة والراحة وحصول وسائل الشهوات والأميال وتحقق ملايمات النفس بقواها دائماً أو غالباً، والشقاوة في مقابلها. فمن حصل له موجبات لذات النفس وكان في روح وراحة بحسب جميع قوى النفس دائماً يكون سعيداً مطلقاً، وبإزائه الشقي المطلق، وإلا فسعيد وشقي بالإضافة.

ولمّا كان في نظر المؤمنين بعالم الآخرة لذات الدنيا بحذاويرها ومشتهياتها بأجمعها بالقياس إلى لذات الآخرة والجنة التي فيها ما تشتهيهِ الأنفس وتلذُّ الأعين دائماً أبداً، تكون شيئاً حقيراً ضعيفاً (طيفياً - خ ل) كميّة وكميّة، بل في الحقيقة لانسبة بين المتناهي وغير المتناهي، تكون السعادة لديهم ما يوجب دخول الجنة، والشقاوة ما يوجب دخول النار ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَبِئْسَ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ \* خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد \* ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾

مَادَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ ﴿١﴾ فمن ختم له بالخير وقدر له الجنة فهو سعيد ولو كان في الدنيا في تعب ومرض وشدة وفقر وفاقة، ومن ختم له - والعياذ بالله - بالشر وقدر له النار فهو شقي ولو كان في الدنيا في عيش ولذة وروح وراحة؛ لعدم النسبة بين لذات الدنيا والآخرة وعذابهما شدة وعدة ومدة.

وقد تطلق السعادة لدى طائفة على الخير المساوق للوجود<sup>(٢)</sup>، فالوجود خير وسعادة. وتفاوت مراتب السعادات حسب تفاوت كمال الوجود، فالخير المطلق سعادة مطلقة والموجود الكامل سعيد على الإطلاق، وفي مقابله الناقص حسب مراتب نقصه.

ثم إن السعادة والشقاوة بالمعنى المتقدم أمران يحصلان للإنسان حسب عمله وكسبه ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى \* وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا \* فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى \* وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى \* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(٣)</sup>.

١ - هود (١١): ١٠٦ - ١٠٨.

٢ - أنظر الحكمة المتعالية ٩: ١٢١.

٣ - النازعات (٧٩): ٣٧ - ٤١.

### [التحقيق : كون السعادة والشقاوة كسبيتين]

إذا عرفت ما تلوناه عليك اتضح لك أن السعادة والشقاوة ليستا ذاتيتين غير معللتين لعدم كونهما جزء ذات الإنسان ولا لازم ماهيته، بل هما من الأمور الوجودية التي تكون معللة بل مكسوبة باختيار العبد وإرادته. فمبدأ السعادة هو العقائد الحقة والأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة، ومبدأ الشقاوة مقابلاتها مما يكون لها في النفس آثار وصور ويرى جزاءها وصورها الغيبية في عالم الآخرة على ما هو المقرّر في لسان الشرع والكتب العقلية المعدة لتفاصيل ذلك<sup>(١)</sup>.

فتحصل ممّا ذكرنا أنّ السعادة والشقاوة لما كانتا منتزعتين من الحيثيات الوجودية وهي كما عرفت معللة كلّها، لاسبيل إلى القول بأنّها من الذاتيات الغير المعللة، والمحقق الخراساني رحمته الله قد أخذ هذه القضية من محالّها واستعملها في غير محلّها فصار غرضاً للإشكال<sup>(٢)</sup>.

---

١ - أنظر الحكمة المتعالية ٩ : ١٢١ - ٣٨٢، والمبدأ والمعاد، صدر المتألّهين : ٤٢٣ - ٤٦٧.  
٢ - أنظر كفاية الأصول : ٦٨.



المطلب الثالث

في شمة من اختلاف خلق الطينات

## [عموم فيض الباري تعالى]

ربّما يتوهّم: أنّ اختلاف خلق طينة السعيد والشقيّ موجب  
لاختيار السعيد السعادة والشقيّ الشقاوة كما دلّت عليه الأخبار  
الكثيرة<sup>(١)</sup>، فعادت شبهة الجبر.

فلابأس لدفعه بصرف عنان القلم إلى توضيح ذلك بعد بيان  
مقدّمة:

وهي أنّه لا إشكال في أنّ موضوع حكم العقلاء كافّة - من أيّة  
ملّة ونحلة - في صحّة العقوبة هو المخالفة الاختياريّة للقوانين  
شرعيّة كانت أو سياسيّة (أو - خ ل) مدنيّة من أرباب السياسات،

---

١ - الكافي ١: ١٥٢، باب السعادة والشقاوة، و ٢: ١ - ١٠، باب طينة  
المؤمن والكافر، التوحيد: ٣٥٤، بحار الأنوار ٦٤: ٧٧ - ١٣٠.



في شمة من اختلاف خلق الطينات ..... ٧٩

بعد صحة التكليف بحصول مقدماته وشرائطه من العقل والتمييز (التمييز - خ ل) بين الحسن والقبيح ووصول التكليف إلى المكلف . فالعقل المميّز بين الإنسان والحيوان شرفه بالتكليف وبه يعاقب ويثاب؛ لأنّه بالعقل يحكم بوجوب طاعة مولى الموالي وقبح مخالفته، وبه يعرف المولى وحقّه ودار الثواب والعقاب . فإذا خالفه باختياره وإرادته من غير اضطرار وإلجاء، يحكم عقله وعقل كافة العقلاء بصحة عقوبته كما أنّ الأمر كذلك في مخالفة القوانين الجارية في الممالك المتمدّنة . فما هو الملاك في صحة العقوبة فيها هو الملاك في صحة العقوبة على مخالفة مولى الموالي . فلا بدّ للناظر في كميّة اختلاف طينة أفراد الإنسان والأخبار الواردة فيه من كون ما ذكر من ملاك صحة العقوبة في كلّ ملّة ونحلة نصب عينيه، فإنّ اختلّ بواسطة خلق الإنسان من طينة عليّين وسجّين، أحد أركان موضوع حكم العقلاء بصحة العقوبة، حكم بعدم صحتها وإلّا فحكم العقل والعقلاء بحاله .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ واجب الوجود بالذات لمّا كان واجباً من جميع الجهات والحشّيّات، يمتنع عليه قبض الفيض عن الموضوع القابل، فإنّ قبضه بعد تاميّة الاستعداد وعدم نقص في جانب القابل مستلزم لنقص في الفاعل أو جهة إمكان فيه - تعالى

عنه -، وهذا اللزوم والوجوب كلزوم عدم صدور القبيح وامتناع صدور الظلم عنه اختياري إرادي لا يضرب بكونه مريداً مختاراً قادراً، فإذا تمّت الاستعدادات في القوابل أفيضت الفيوضات والوجودات من المبادي العالية. وإنما إفاضة الفيض الوجودي بمقدار الاستعداد وقابليّة المواد؛ للتناسب بين المادّة والصورة للتركيب الطبيعي الاتّحادي بينهما لا يمكن قبولها صورة أطف وأكمل من مقتضى استعدادها كما لا يمكن منعها عمّا استعدّت له كما عرفت.

### [ منشأ اختلاف النفوس ]

ثمّ اعلم أنّ منشأ اختلاف نفوس الإنسان في الحنين إلى الخيرات أو الشرور والميل إلى موجبات السعادة أو الشقاوة أمور كثيرة نذكر مهمّاتها:

منها: اختلافها في نفسها، ومنشأ اختلافها الإفاضة على الموادّ المستعدّة لها، ومنشأ اختلاف الموادّ - أي النطف التي تستعدّ لقبول الصورة الإنسانية - أنّ النطف تحصل من الأغذية الخارجية بعد عمل القوى فيها أعمالها فتفرز القوّة المولّدة من فضول الأغذية أجزاء لتوليد المثل - هي في الحيوان النطفة - ولما كانت الأغذية مختلفة غاية الاختلاف في اللطافة والكثافة

في شمة من اختلاف خلق الطينات ..... ٨١

والصفاء والكدورة، فلامحالة تختلف النطف الحاصلة منها فيها. فإذا حصلت النطفة من أغذية لطيفة صافية يكون لها استعداد خاص لقبول الصورة غير ما للمواد الكثيفة الكدرة أو المختلطة من اللطيفة والكثيفة. ولا يخفى عليك أن للاختلاط والتمزيج أنواعاً كثيرة لا يحيط بها إلا الله تعالى، وقد عرفت آنفاً أن الإفاضات على المواد إنما هي على مقدار استعداداتها لاتعدادها ولا يمكن ذلك كما لا يمكن قصور الإفاضة عليها (عنها - خ ل).

ومنها: شموخ الأصلاب وعدمه، وطهارة الأرحام وعدمها؛ فإن لهما دخالة كاملة في اختلاف الاستعدادات والإفاضات وقد أشار (أشير - خ ل) إلى ما ذكر في زيارة سيدنا أبي عبد الله الحسين - صلوات الله وسلامه عليه - حيث تقول: «أشهد أنك كنت نوراً في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة»<sup>(١)</sup> فسمي النطفة لكمال لطافتها وصفائها نوراً.

ومنها: مراعات آداب النكاح والمقاربة وأوقاتها ومراعات آداب زمان الحمل والرضاع وانتخاب الزوجة والمرضعة إلى غير

---

١ - تهذيب الأحكام ٦: ١١٤ / ٢٠١، مصباح المتهجد: ٧٣١، بحار

الأنوار ٩٨: ٢٠٠ / ٣٢.

ذلك ممّا له دخالة كاملة في مزاج بدن الطفل وروحه كما أنّ للمحيط والمربي والمعلّم والصاحب والمعاشر والعلوم المختلفة إلى غير ذلك ممّا يعسر حصرها ويطول ذكرها تأثيرات عجيبة مشاهدة.

وبالجملة: الإنسان بما أنّه واقع في دار الهيولى من بدو خلقه بل قبله حسب اختلاف الموادّ السابقة إلى زمان انتقاله من هذه النشأة واقع تحت تأثير الكائنات، لكن كلّ ذلك لا يوجب اضطراره وإلجاءه في عمل من أعماله الاختيارية بحيث تعدّ حركاته لدى العقل والعقلاء كحركة المرتعش خارجة عن قدرته واختياره ويكون في أعماله غير مؤاخذ عند العقلاء. فمن حصل له جميع أسباب التوفيق من لطافة المادّة وشموخ الأصلاب وطهارة الأرحام إلى آخر ما عدّدناه وغيرها ممّا لم نحصها مع من حصل له مقابلاتها في قوّة العقل والتميز (التمييز - خ ل) والاختيار والإرادة وما هو دخيل في صحّة العقوبة لدى العقل والعقلاء على السواء، لا ذلك مضطرّ وملجأ في فعال الخير، ولا ذاك في فعال الشرّ بالضرورة والعيان. فما هو موضوع حكم العقلاء في جميع الأعصار والأمصاّر في صحّة العقوبة من صدور الفعل عن علمه وإرادته واختياره بلا اضطرار وجهل وإلجاء، حاصل في كليهما بـلاتفاوت في ذلك،



في شمة من اختلاف خلق الطينات ..... ٨٣

فباختلاف الطينات لا يختل ركن من أركان صحّة العقوبة. وأخبار الطينة<sup>(١)</sup> على كثرتها تحوم حول هذه الحقائق أو ما يقرب منها ممّا لا يضرّ بما هو موضوع حكم العقل الصريح وكافّة العقلاء، وما يكون ظاهره الجبر لا بدّ من تأويله أو حمله على التقيّة بعد مخالفته لصريح البرهان وصراح الحقّ والأخبار المتظافرة الناصّة على نفي الجبر والتفويض<sup>(٢)</sup>، بل لا يبعد أن يكون الأمر بين الأمرين من الضروريات من مذهب الأئمة عليهم السلام الغير المحتاجة إلى البرهان.

#### تنبيه [حول مفاد بعض الأحاديث]

وممّا ذكرنا ظهر مغزى قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضّة»<sup>(٣)</sup> فإنّه كناية عن اختلاف نفوس البشر في جواهرها (جوهرها - خ ل) صفاءً وكدورة كاختلاف المعادن في الصور النوعية والخاصية.

وكذا قوله - صلوات الله وسلامه عليه -: «السعيد سعيد في

---

١ - الكافي ٢: ١ - ١٠، باب طينة المؤمن والكافر، بحار الأنوار ٦٤:

٧٧ - ١٣٠.

٢ - الكافي ١: ١٥٥، باب الجبر والقدر، التوحيد: ٣٥٩ - ٣٦٤.

٣ - الكافي ٨: ١٧٧ / ١٩٧، مسند أحمد بن حنبل ٢: ٥٣٩.

بطن أمه، والشقي شقي في بطن أمه»<sup>(١)</sup>، فإن من ينتهي أمره إلى الراحة الدائمة الغير المتناهية واللذات الغير المنقطعة والعطاء الغير المجذوذ، فهو سعيد من أول أمره وإن كان في أيام قلائل لانسبة بينها وبين الغير المتناهي في تعب وشدة، وكذا في جانب الشقاوة .  
ويمكن أن يكون المراد منه ما نبهنا عليه من اختلاف النفوس في بدو النشو؛ فإن النفس المفاضة على المادة اللطيفة لطيفة نورانية تكون ممن تحنّ إلى الخيرات وموجبات السعادة، فهي سعيدة خيرة، وعكس ذلك ما يفاض على المادة الكثيفة. وقد عرفت أنّ هذا الحنين والميل لا يخرج النفوس عن الاختيار والإرادة.

ولا ينافي ما ذكرناه ما عن التوحيد للشيخ الصدوق رحمته الله<sup>(٢)</sup> بسنده عن محمد بن أبي عمير قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه». فقال: «الشقي من علم الله وهو في

١ - التوحيد: ٣ / ٣٥٦، بحار الأنوار ٥: ١٥٧ / ١٠، كنز العمال ١:

١٠٧ / ٤٩١.

٢ - التوحيد: ٣ / ٣٥٦.



في شمة من اختلاف خلق الطينات ..... ٨٥

بطن أمه أنه سيعمل عمل الأشقياء، والسعيد من علم الله وهو في بطن أمه أنه سيعمل أعمال السعداء». قلت له: فما معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اعملوا فكلّ ميسر لما خلق له»<sup>(١)</sup> فقال: «إنّ الله - عزّ وجلّ - خلق الجنّ والإنس ليعبدوه ولم يخلقهم ليعصوه وذلك قوله - عزّ وجلّ -: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(٢)</sup> فيسرّ كلاً لما خلق له. فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى».

فإنّ من علم الله أنه سيعمل عمل الأشقياء هو الذي ينتهي أمره إلى الشرّ وإلى النار وهو الذي تكون طينته من السجّين والنطفة التي كانت مبدأه القابلي نطفة خبيثة صلبة كدرة، وكذا في جانب السعادة. ولا ينافيان الاختيار والإرادة كما أشار إليه في ذيل الحديث الشريف.

### خاتمة [ حول فطرة العشق إلى الكمال والتنفر عن النقص ]

اعلم أنّ الله تعالى وإن أفاض على الموادّ القابلة ما هو اللائق بحالها من غير ضنّة وبخل - والعياذ بالله -، ولكنّه تعالى فطر

---

١ - التوحيد: ٢٥٦ / ٣، مسند أحمد بن حنبل ٤: ٦٧، كنز العمال ١:

٥١٣ / ١١٠.

٢ - الذاريات (٥١): ٥٦.

النفوس سعيدها وشقيها، خيرها وشريرها على فطرة الله؛ أي العشق بالكمال المطلق فجبلت النفوس بقضها وقضيضها إلى الحنين إلى كمال لا نقص فيه وخير لا شر فيه ونور لا ظلمة فيه وإلى علم لا جهل فيه وقدرة لا عجز فيها.

وبالجملة: الإنسان بفطرته عاشق الكمال المطلق، وتبع هذه الفطرة فطرة أخرى فيها هي فطرة الانزجار عن النقص أي نقص كان. ومعلوم أن الكمال المطلق والجمال الصرف والعلم والقدرة وسائر الكمالات على نحو الإطلاق بلاشوب نقص وحد، لا توجد إلا في الله تعالى فهو المطلق وصرف الوجود وصرف كل كمال، فالإنسان عاشق جمال الله تعالى ويحن إليه وإن كان من الغافلين.

وفي الروايات فسرت الفطرة بفطرة المعرفة وفطرة التوحيد<sup>(١)</sup> ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾<sup>(٢)</sup> وإليه المرجع والمآب والمصير وهو تعالى غاية الغايات ونهاية المآرب، فهو تعالى بلطفه وعنايته فطر الناس على هاتين الفطرتين: الفطرة الأصلية هي فطرة العشق بالكمال المطلق، والفطرة التبعية هي الفطرة الانزجار عن النقص؛

١ - الكافي ٢: ١٢، باب فطرة الخلق على التوحيد، التوحيد: ٢٢٨ - ٣٣١.

٢ - الرعد (١٣): ٢٨.

في شمة من اختلاف خلق الطينات ..... ٨٧

لتكونا براق سيره ورفرف معراجه إلى الله تعالى ، وهما جناحان بهما يطير إلى وكره وهو فناء الله وجنابه .

وقد فصلنا أحكام الفطرة في بعض الرسائل والكتب<sup>(١)</sup> سيّما ما كتبنا سابقاً في شرح حديث «جنود العقل والجهل»<sup>(٢)</sup> ولقد جفّ قلبي في خلال شرحه ولم يشملني إلى الآن التوفيق منه تعالى لإتمامه وابتلاني الله تعالى وله الحمد والشكر بالدخول في أحكام الكثرة وإليه المشتكى وعليه المعوّل .

ثم إنّ الله تعالى لم يترك الإنسان بفطرته ؛ لعلمه تعالى بأنّه سيحجب عن الفطرة المخمورة بابتلاءه بالقوى الحيوانيّة الشهويّة والغضبيّة والقوّة الوهميّة الشيطانيّة ، وهذه القوى معه منذ فطره ؛ لاحتياجه إليها في عيشه وبقائه شخصاً ونوعاً ، وفي رقاہ وسيره وسلوكه إلى الله تعالى ، لكنّ الحنين الجبلي إليها حجبته عن فطرته ومنعه عن سيره ، فبعث الله تعالى رسلاً مبشّرين ومنذرين تكون أحكامهم على طبق مقتضى الفطرة لرفع الحجب عنها وإعانتها في

---

١ - أنظر شرح جهل حديث ، الإمام الخميني رحمته الله : ١٧٩ / ١١ ، آداب

الصلاة : ٥٩ - ٦١ و ١١٦ - ١١٩ .

٢ - شرح حديث جنود عقل و جهل : ٧٣ - ٨٢ و ٩٨ - ١٠٣ ، وفصل في

مواردها وتطبيقاتها عند البحث عن فصول الكتاب .

سيره وسلوكه .

فأحكامهم إمّا على مقتضى الفطرة الأصلية ابتداءً أو مع  
الواسطة كالدعوة إلى الله ومعارفه وأسماءه وصفاته وإلى فضائل  
النفس وكما لاتها وكالصلاة التي هي معراج المؤمن إلى الله تعالى  
والحج الذي هو الوفود إليه تعالى وأشباهاها، أو مقتضى الفطرة  
التابعة كالزجر عن الكفر والشرك وعبادة الأوثان والتوجّه إلى  
غيره وعن الأخلاق الذميمة والأفعال القبيحة ممّا تمنع النفس عن  
الوصول إلى الله والأمر بالتقوى والصوم الذي هو تقوى النفس  
ويكون لله وهو جزاؤه .

وبالجملة : جلّ أحكام الله تعالى مطابق لمقتضى الفطرة أي  
مربوط برفع حجبها وإحياء مقتضاها . والمقصود الأصلي والمقصد  
الأسنى هو المعرفة والوصول إلى باب الله تعالى ، كلّ ذلك من  
عناياته تعالى على عباده ، لتخلّصهم عن سجن الطبيعة وإرجاعهم  
إلى ماوى المقرّبين ومقرّ المخلصين . فالتكاليف أطاف إلهية  
وأدوية ربّانية لعلاج الأرواح المريضة والقلوب العليلّة ،  
والأنبياء عليهم السّلام أطباء النفوس ومرّبي الأرواح ومخرجها من الظلمات  
إلى النور ومن النقص إلى الكمال .

بل البرازخ والمواقف في القيامة من عنايات الله تعالى على



في شمة من اختلاف خلق الطينيات ..... ٨٩

العباد؛ لئلا ينتهي أمرهم إلى النار. فلا يزال يخرجهم من مستشفى إلى آخر؛ لشفاء عللهم الروحية. فإن لم تشف بتلك الأدوية فأخر الدواء الكي، فلا بد من دخول النار - والعياذ بالله - للتصفيه مع الإمكان، وإلا فللقرار فيها. فالنار بالنسبة إلى أهل العصيان من المؤمنين لطف وعناية وطريق إلى جوار الله، وبالنسبة إلى الكفار وأصحاب النار جزاء وغاية، فهم أصحاب النار وماؤيهم النار وهم نارئون لهبيون مصيرهم النار ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

هذا بعض الكلام في مسألة الجبر والقدر  
حسبما يناسب المقام والحمد لله أولاً  
وآخراً وظاهراً وباطناً وقد وقع الفراغ عن  
تبييضه يوم الخميس لخمس بقين من شهر  
الله المبارك سنة ١٣٧١ في مدينة همدان.





# الفهارس العامّة

- ١- الآيات الكريمة
- ٢- الأحاديث الشريفة
- ٣- أسماء المعصومين عليهم السلام
- ٤- الأعلام
- ٥- الكتب الواردة في المتن
- ٦- الموضوعات



## ١ - فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
(١) الحمد		
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	١	٤٤
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢	٤٤
(٤) النساء		
قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	٧٨	٤٠
مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ...	٧٩	٤٦
(٥) المائدة		
غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ	٦٤	٣٨
(٧) الأعراف		
وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ...	١٧٩	٨٩
(٨) الأنفال		
وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ	٥٠	٤٣
وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَا رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ	١٧	٤٢، ٣٦

هود (١١)

٧٣ ١٠٨ - ١٠٦ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ...

الرعد (١٣)

٨٦ ٢٨ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ

إبراهيم (١٤)

٤٣ ٢٧ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ

طه (٢٠)

٤٤ ٧٩ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ

٤٤ ٨٥ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ

الحج (٢٢)

٣٣ ٧٤ - ٧٣ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ...

النور (٢٤)

٤١ ٣٥ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

٤١ ٤٠ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ

الشعراء (٢٦)

١٤ ١٩٤ - ١٩٣ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ \* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ ...

القصص (٢٨)

٤٣ ١٥ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ

السجدة (٣٢)

٤٣ ١١ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ

الفهارس العامة ..... ٩٥

فاطر (٣٥)  
٦٢ ١٥ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ

الزمر (٣٩)  
٤٣ ٤٢ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا

الذاريات (٥١)  
٨٥ ٥٦ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ

النجم (٥٣)  
١٥ ١١-٤ إِنَّهُ هُوَ الْوَالِيُّ وَيُوحِي فِي الْقُلُوبِ... \* عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى...

الواقعة (٥٦)  
٤٤، ١٥ ٧٩-٧٧ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ \* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ...

الحديد (٥٧)  
٦٢ ٣ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ...

الإنسان (٧٦)  
٦٥، ٤٢ ٣٠ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ

النازعات (٧٩)  
٧٤ ٤١-٣٧ فَأَمَّا مَنْ طَغَى \* وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...

التكوير (٨١)  
٦٥، ٤٢ ٢٩ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ

## ٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٨١	أشهد أنك كنت نوراً في الأصلاب ...
٨٦	اعملوا فكلّ ميسر لما خلق له
٤٦	أن الشر ليس إليه والخير بيديه
٨٦	إن الله عزّ وجلّ خلق الجنّ والإنس ...
٦٥	خمرت طينة آدم بيدي أربعين صباحاً
٨٤	السعيد سعيد في بطن أمه ، والشقي شقي في بطن أمه
٨٤	الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه ...
٤٥	قال الله : يا بن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء ...
٢٦	كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف ...
٤٦	من زعم أن الخير والشر إليه فقد كذب على الله
٤٦	من زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله عن سلطانه
٨٣	الناس معادن كمعادن الذهب والفضة

## ٣- فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام

٨٤ ، ١٥ ، ٧	رسول الله ، النبي ﷺ
٨٣ ، ٧	الأئمة ، أهل البيت عليهم السلام
٨١	الإمام الحسين ، أبو عبد الله الحسين عليه السلام
٤٦	الإمام الصادق ، أبو عبد الله عليه السلام
٨٤	الإمام الكاظم ، أبو الحسن ، موسى بن جعفر عليه السلام



٤٥، ٣٧	الإمام الرضا، أبو الحسن <small>عليه السلام</small>
٦٥	آدم <small>عليه السلام</small>
٤٣	الخضر <small>عليه السلام</small>
٤٣، ١٤، ١٣	موسى <small>عليه السلام</small>

#### ٤- فهرس الأعلام

٤٦	أبو بصير
٤٥	أحمد بن محمد
٤٥	أحمد بن محمد بن أبي نصر
٥١	شيخنا العلامة = المحقق الحائري
٨٣، ٣٧	الصدوق
٤٥	الكليني
٧٥، ٥٠، ٢٨، ٢٦	المحقق الخراساني
٥٠، ٤٧، ٤٥	المحقق الداماد
٨٤	محمد بن أبي عمير
٤٥	محمد بن يحيى

#### ٥- فهرس الكتب

٤٤، ١٥، ٦	القرآن
٤٦	الأربعين
٤٨، ٤٥	الإيقاظات

٩٨ ..... الطلب والإرادة

٨٣

التوحيد

٨٧

شرح حديث جنود عقل و جهل

٣٧

عيون أخبار الرضا عليه السلام

٤٥

الكافي

## ٦- فهرس الموضوعات

٥	مقدمة التحقيق
١٢	المقدمة
١٣	في وصف المتكلم
١٤	فساد قول المعتزلة
١٦	شك ودفع : في وحدة إرادة الله وعلمه
١٩	فساد قول الأشاعرة

### المطلب الأول

#### في المهمّ ممّا استدلّ به الأشعري على مطلوبه

٢٢	الأمر الأول : ثبوت الطلب نفسي في الأوامر الامتحانية
٢٨	الأمر الثاني : حول تكليف الكفار
٢٩	فصل : في عنوان المسألة
٣١	فصل : في إبطال المذهبين
٣٥	فصل : في بيان المذهب الحقّ
٣٧	تنبيه : في شرك التفويضي وكفر الجبري
٣٨	إرشاد : في استناد الأفعال إلى الله
٤٠	تمثيل
٤١	تمثيل أقرب

١٠٠ ..... الطلب والإرادة

٤٢ ..... تأييدات تقيّة

٤٢ ..... الآيات

٤٥ ..... الروايات

٤٧ ..... فصل : في ذكر بعض الشبهات الواردة وجوابها

٤٧ ..... حول إراديّة الإرادة

٥٣ ..... تحقيق به يدفع الإشكال

٥٦ ..... تنبيهه : حول قاعدة «الشيء ما لم يجب لم يوجد»

٦٣ ..... حول علم الله تعالى واختيار الإنسان

### المطلب الثاني

#### في بيان حقيقة السعادة والشقاوة

٦٨ ..... الأمر الأوّل : حول قاعدة «الذاتي لا يعلّل»

٧٠ ..... الأمر الثاني : في فقر وجود الممكنات وعوارضه ولوازمه

٧٢ ..... الأمر الثالث : استناد الكمالات إلى الوجود

٧٣ ..... الأمر الرابع : في معنى السعادة والشقاوة

٧٥ ..... التحقيق : كون السعادة والشقاوة كسبيتين

### المطلب الثالث

#### في شمة من اختلاف خلق الطينات

٧٨ ..... عموم فيض الباري تعالى

٨٠ ..... منشأ اختلاف النفوس

٨٣ ..... تنبيه حول مفاد بعض الأحاديث

٨٥ ..... خاتمة حول فطرة العشق إلى الكمال والتنفّر عن النقص

٩١ ..... الفهارس العامّة